

نظرة إلى المستقبل

لمحة عامة حول مسار تقدم رؤية المملكة العربية السعودية

برعاية معهد **إس أند بي جلوبال**

اطلع على قراءة شاملة للمشهد - في أي وقت وفي أي مكان.

امسح رمز الاستجابة السريعة للاطلاع على المجلة الكاملة عبر الإنترنت.

S&P Global



تمضـي المملكة العربية السعودية قدمًا في مسيرة الإصلاحات الاقتصادية التي تعد الأكبر والأكثر تأثيرًا على مستوى العالم. وتمثل رؤية السعودية 2030 (رؤية 2030) جوهر هذا التحول، فهي بمثابة خارطة طريق استراتيجية تُوجّه انتقال المملكة من اقتصاد معتمد على المواد الهيدروكربونية إلى اقتصاد متنوع ومُهيّأ للمستقبل، مع ازدياد مشاركة القوى العاملة. ومع إعادة هيكلة المملكة العربية السعودية لاقتصادها، فإنها تُعيد أيضًا تعريف دور أسواقها المالية في تمويل النمو وجذب رؤوس الأموال العالمية. وفي المرحلة التالية من رؤية 2030، يتحوّل التركيز بشكل متزايد من حجم الاستثمار نحو تحقيق مكاسب في الإنتاجية، والتخصيص الفعّال لرأس المال، وتعزيز دور رأس المال الخاص والأجنبي.

وفي ظل حالة عدم اليقين المتصاعدة، يتناول تقرير "نظرة إلى المستقبل: لمحة عامة حول مسار تقدم رؤية المملكة العربية السعودية" الصادر عن شركة "إس آند بي جلوبال" التقدم المحرز حتى الآن، ويقدم إطارًا لفهم نقاط القوة المرتبطة بالاقتصاد والطاقة والأسواق التي ترسم ملامح المستقبل في المملكة.

وتسعى المملكة العربية السعودية لتحقيق طموحاتها في بيئة معقدة. فقد أدت الصراعات في المنطقة إلى حالة من عدم اليقين، وفرض متطلبات جديدة على الأمن والمرونة. وقد تزيد هذه الحقائق الجيوسياسية من ضغوط التمويل والتنفيذ لبعض المشاريع، وتؤثر على قرارات تحديد الأولويات. ومع ذلك، لم تُغير هذه الأحداث التوجه الاستراتيجي. بل على العكس، تُؤكد التحولات الجيوسياسية على أهمية بناء اقتصاد أكثر مرونة.

وتستكشف المقالات الواردة في هذا التقرير القطاعات الناشئة كركائز أساسية لمرحلة النمو المقبلة في المملكة العربية السعودية. إذ تُعيد الطاقة المتجددة تشكيل نظام الطاقة في البلاد، وتضع حجر الأساس لمشاركة أوسع في سلاسل القيمة العالمية للطاقة النظيفة. كما تُعزز المعادن الحرجة مكانة المملكة العربية السعودية كلاعب رئيسي في قطاعات الطاقة الجديدة سريعة النمو وسلاسل توريد التصنيع المتقدم. وفي الوقت نفسه، يعكس تطوير مراكز البيانات والبنية التحتية الرقمية سعي المملكة لأن تصبح مركزًا رائدًا للتحول الرقمي والابتكار. وتُجسد هذه القطاعات طموح المملكة في ترسيخ مكانتها عند ملتقى ثلاثة اتجاهات عالمية مؤثرة: التوسع في قطاع الطاقة، وإعادة هيكلة سلاسل التوريد، والتحول الرقمي.

ويحتاج تمويل هذا التحول لاستثمارات ضخمة، فضلًا عن بناء بنية تحتية مؤسسية وسوقية متينة. ويُعدّ تحديث النظام المالي وأسواق رأس المال أحد أهم أبعاد التطور الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. وتتحول المملكة تدريجيًا إلى مستورد صافٍ لرأس المال، وذلك في إطار حشدها للتمويل اللازم لدعم أجندتها التنموية. وقد نفّذت السلطات السعودية سلسلة واسعة من الإصلاحات لتعزيز سوق الدين المحلي، في حين تتزايد قدرة الشركات على الوصول إلى أسواق الدين الدولية.

وشهد قطاع الأسهم في البلاد تطورًا ملحوظًا خلال العقد الماضي، حيث ساهم تحرير السوق وتزايد عدد الشركات المدرجة في تعزيز عمق السوق وجاذبيته. وتساهم هذه العوامل في خلق بيئة مالية أكثر قوة وتنوعًا وقدرة على دعم النمو الاقتصادي طويل الأجل.

وبالنتيجة، فإن المسار على المدى الطويل واضح. وتعمل المملكة العربية السعودية على تعزيز قدرتها على الصمود، وتحسين مرونتها الاقتصادية، وخلق فرص جديدة من خلال الاستثمار في الابتكار، وتعميق أسواق رأس المال، وتوسيع نطاق النمو الذي يقوده القطاع الخاص.

وتتجاوز أهمية التحول الذي تشهده المملكة حدودها؛ إذ إن نجاحها كأحد أسرع الاقتصادات نموًا في تطوير صناعات جديدة، وجذب رؤوس الأموال، وتعزيز مرونة الاقتصاد في ظل تصاعد حالة عدم اليقين، سيكون له آثار على تدفقات الاستثمار الإقليمية، وسلاسل التوريد العالمية، وأسواق رأس المال لسنوات قادمة.

ديف إرنسبرغر
رئيس شركة إس اندبي جلوبال إنيرجي

المحتويات

اكتشف رؤىً حصرية
امسح رموز الاستجابة السريعة للاطلاع على جميع المقالات والبيانات التفاعلية والمزيد.



مستقبل الطاقة المتجددة في المملكة العربية السعودية 4



المملكة العربية السعودية تبرز كمركز رئيسي للمعادن الحرجة 10



المملكة العربية السعودية: ركيزة ناضجة في سوق الأسهم العالمية 16



التحول الهيكلي يمضي قدمًا: كيف تطور المملكة العربية السعودية أسواق الدين لديها 22

مستقبل الطاقة المتجددة في المملكة العربية السعودية

تُسرّع المملكة العربية السعودية وتيرة تطوير مصادر الطاقة المتجددة، وذلك بهدف تقليل الاعتماد على توليد الكهرباء باستخدام النفط، وترسيخ مكانتها كمُنتج للتكنولوجيا النظيفة والهيدروجين المتجدد.

جوزيفين بيرغ، مدير مشارك، أسواق الطاقة المتجددة، إس آند بي جلوبال إنيرجي سيرا

جو ستيفيني، محلل، أسواق الطاقة المتجددة، إس آند بي جلوبال إنيرجي سيرا

ماثيو هودجكينسون، كبير المحللين الرئيسيين، الهيدروجين والغاز منخفض الكربون، إس آند بي جلوبال إنيرجي سيرا

أبرز النقاط

تعمل المملكة العربية السعودية على تسريع استغلال موارد الطاقة المتجددة بهدف تقليل الاعتماد على توليد الكهرباء باستخدام النفط، تماشيًا مع أهداف رؤية 2030

خلال العقد الماضي، أصبحت المملكة وجهة رائدة للمستثمرين ومزودي التكنولوجيا في قطاع الطاقة المتجددة، مستفيدةً من الأسس القوية التي توفرها المناقصات المدفوعة بالسياسات والموارد الطبيعية الوفيرة.

يساهم التركيز على خلق فرص العمل المحلية في تعزيز مكانة المملكة كمركز إقليمي لصناعة معدات وتقنيات الطاقة الشمسية.

إلى جانب توليد الكهرباء، تدعم المشاريع العملاقة مثل نيوم ومركز ينبع للهيدروجين الأخضر طموح المملكة في أن تصبح موردًا عالميًا رئيسيًا للهيدروجين المتجدد.

مستعد للتعمق أكثر؟ امسح رمز الاستجابة السريعة للوصول إلى البيانات التفاعلية على spglobal.com والاطلاع على القصص ذات الصلة.



التوسع المدفوع بالسياسات يعزز مكانة المملكة العربية السعودية كقوة رائدة في الطاقة المتجددة

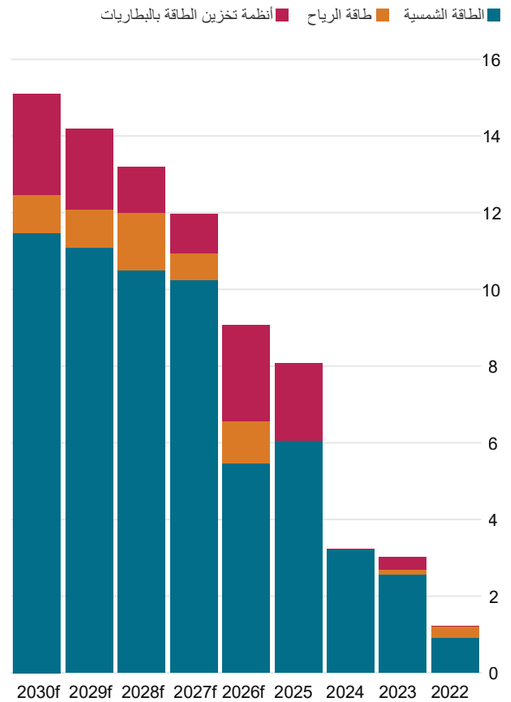
بدأت المملكة العربية السعودية التوسع في مشاريع الطاقة المتجددة عام 2019 مع استكمال محطة سكاكا للطاقة الشمسية بقدرة 300 ميغاواط. ومنذ ذلك الحين، جرى ربط أكثر من 10 غيغاواط من مشاريع الطاقة الشمسية الكهروضوئية على نطاق المرافق بالشبكة الكهربائية، مما رفع إجمالي قدرة توليد الكهرباء إلى 110 غيغاواط، في حين يبلغ الطلب الأقصى الحالي على الكهرباء نحو 75 غيغاواط. ورغم ارتباط المملكة تقليديًا باحتياطياتها الضخمة من النفط والغاز، فقد ساهم التوسع السريع في مشاريع الطاقة المتجددة في جعلها إحدى أبرز الوجهات العالمية للمستثمرين ومزودي التكنولوجيا في قطاع الطاقة النظيفة.

ويمكن فهم هذا التوسع على أفضل وجه في ضوء رؤية 2030، التي أعادت صياغة استراتيجية البلاد من خلال إعطاء الأولوية لتقليل الاعتماد على محطات توليد الكهرباء المعتمدة على النفط عبر تسريع تنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة. ونجح "مكتب تطوير مشاريع الطاقة المتجددة" في المملكة العربية السعودية في استقطاب تحالفات دولية للمنافسة بصفة مطوّرين عبر سلسلة من العطاءات لمواقع مشاريع محددة بوضوح، في حين عمل "صندوق الاستثمارات العامة" على تطوير مشاريع للطاقة المتجددة بالتعاون مع الشركات التابعة لمحفظته الاستثمارية، وهي: "أكوا باور"، و"أرامكو السعودية"، و"بديل". وقد ساهم هذا التوجه الاستراتيجي في استقطاب استثمارات كبيرة، مستفيدًا من وفرة الأراضي المسطحة وارتفاع مستويات الإشعاع الشمسي، وهي عوامل توفر أساسًا قويًا لتطوير مشاريع الطاقة المتجددة. وتمتاز هذه المشاريع بضخامة حجمها وكفاءتها التشغيلية، نتيجة اعتماد مواصفات مركزية وموحدة تسهم في تبسيط إجراءات الطرح وتقليل المعوقات التنظيمية والتصاريح. ونتيجة لذلك، جاءت أسعار العطاءات الفائزة ضمن الأدنى عالميًا، حيث تقل تكلفة إنتاج الكهرباء الشمسية عن سنتين أمريكيين لكل كيلوواط ساعة، بينما تقل تكلفة أنظمة تخزين الطاقة بالبطاريات عن 80 دولارًا أمريكيًا لكل كيلوواط ساعة. وفي العديد من الأسواق العالمية الكبرى الأخرى، قد تصل الأسعار في العطاءات الفائزة إلى ضعف هذه المستويات، مما يعكس القدرة التنافسية العالية للمشاريع السعودية في قطاع الطاقة المتجددة.

وتُهيمن مشروعات الطاقة الشمسية الكهروضوئية على نطاق المرافق العامة على خطط التوسع في قطاع الطاقة المتجددة بالمملكة العربية السعودية. وحتى سبتمبر 2026، تجاوزت القدرات الخاصة بمشروعات الطاقة الشمسية الكهروضوئية المتصلة بالشبكة، سواء المنفذة أو التي لا تزال في مراحل التخطيط، 50 غيغاواط، إلى جانب 9 غيغاواط من طاقة الرياح و11 غيغاواط من أنظمة تخزين الطاقة بالبطاريات (BESS). وقد شهدت مشاريع طاقة الرياح تقدمًا بوتيرة أبطأ مقارنة بالطاقة الشمسية، مما يسلط الضوء على التعقيدات المرتبطة بسلاسل التوريد العالمية لصناعة طاقة الرياح. وقد أُنجز مشروع محطة دومة الجندل لطاقة الرياح بقدرة 400 ميغاواط في عام 2022، فيما من المتوقع استكمال مشروعات إضافية بقدرة 1.1 غيغاواط خلال عام 2026. أما تطوير مشاريع أنظمة تخزين الطاقة بالبطاريات (BESS)، فقد بدأ في مرحلة لاحقة مقارنةً بمشاريع الطاقة الشمسية والرياح، إلا أنه أسفر بالفعل عن تشغيل أكثر من 2 غيغاواط من السعات التخزينية.

ويسهم التوسع المستمر في هذه التقنيات الثلاث، وهي الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وتخزين الطاقة بالبطاريات، في تحقيق هدف رؤية 2030 المتمثل في الاستغناء عن توليد الكهرباء باستخدام الوقود النفطي، كما يعزز مكانة المملكة كإحدى الدول الرائدة عالميًا في مجال الطاقة المتجددة، مع استمرارها في جذب الشركات التكنولوجيا المتطورة للمشاركة في مشاريعها وعطاءاتها

المملكة العربية السعودية تسير بخطوات متسارعة لتصبح واحدة من أكبر أسواق الطاقة المتجددة في العالم
القدرة المركبة السنوية (غيغاواط تيار متردد)



كما في 1 أغسطس 2026.
BESS = أنظمة تخزين الطاقة بالبطاريات؛ f = *متوقع.
المصدر: إس آند بي جلوبال إنرجي.
جميع الحقوق محفوظة © 2026 لشركة إس آند بي جلوبال.

بحلول سبتمبر 2026، كانت المملكة قد أنجزت أو تخطط لتنفيذ أكثر من 50 غيغاواط من مشروعات الطاقة الشمسية الكهروضوئية المتصلة بالشبكة، إضافة إلى 9 غيغاواط من طاقة الرياح و11 غيغاواط من أنظمة تخزين الطاقة بالبطاريات.

تقود المملكة العربية السعودية جهود توطين سلاسل إمداد الطاقة الشمسية والبطاريات في منطقة الشرق الأوسط، وتسعى إلى ترسيخ مكانة المنطقة كمركزٍ محتملٍ للصناعات المرتبطة بهذين القطاعين. ومن شأن هذه الجهود أن تسهم في تحفيز التنمية الاقتصادية على نطاق أوسع وتعزيز الابتكار التكنولوجي في مختلف أنحاء الشرق الأوسط.

توطين تصنيع التكنولوجيا النظيفة يعيد تشكيل سلاسل التوريد العالمية

أدى النمو المتسارع لسوق الطاقة الشمسية المحلي وتعقّد المشهد الجيوسياسي العالمي إلى تسريع وتيرة الصناعات المرتبطة بالطاقة المتجددة في المملكة العربية السعودية، وذلك استنادًا إلى قطاع صناعي يشهد بالفعل مراحل متقدمة من النضج والتنوع.

وتجمع رؤية 2030 بين التوسع السريع في نشر موارد الطاقة المتجددة محليًا واستراتيجية تهدف إلى توطين الصناعات المرتبطة بها وتعزيز القاعدة الصناعية الوطنية. ولا يقتصر الهدف على تلبية متطلبات المحتوى المحلي فحسب، بل إن قطاع الصناعات المرتبطة بالطاقة المتجددة في المملكة أصبح جاذبًا أيضًا للشركات الراغبة في تنويع سلاسل التوريد العالمية الخاصة بها. كما تدفع السياسات الأكثر صرامة المتعلقة بأمن الإمدادات وأمن الطاقة كبرى الشركات الموردة لمعدات الطاقة المتجددة إلى إعطاء الأولوية للمواقع التي توفر وضوحًا طويل الأجل في السياسات الحكومية، إلى جانب وجود سوق كبيرة وقابلة للتوسع. وفي هذا السياق، تبرز المملكة العربية السعودية كوجهة استراتيجية للشركات العالمية، بفضل بيئتها الاستثمارية الداعمة، واستقرار سياساتها، وحجم المشاريع الضخم الذي يوفر فرصًا طويلة الأمد لتوطين الصناعات وتقنيات الطاقة النظيفة.

وكان موردو أنظمة تتبع الطاقة الشمسية، الذين أنشأوا قدرات إنتاجية تتجاوز 40 غيغاواط، من أوائل الشركات التي دخلت السوق السعودية لدعم مشاريعهم في السوق المحلية وخدمة أسواق التصدير. كما يجري العمل على تطوير سلسلة إمداد متكاملة لصناعة الألواح الشمسية عبر عدد من المراحل الإنتاجية المختلفة. وفي هذا الإطار، فإن المشاريع المشتركة بين جينكو سولار وشركة توطين الطاقة المتجددة التابعة لصندوق الاستثمارات العامة، وفيجن إندستريز، تستهدف إنشاء قدرة إنتاجية تبلغ 10 غيغاواط من الألواح الشمسية و10 غيغاواط من الخلايا الشمسية. ومن شأن هذه المشاريع أن تُمكّن المملكة العربية السعودية من تصنيع الألواح الشمسية محليًا من خلال استيراد رقائق السيليكون.

سلسلة إمداد الطاقة الشمسية في المملكة العربية السعودية تكتسب زخمًا

المنتج	الشركة	القدرة الإنتاجية (غيغاواط)	الوضع كما في فبراير 2026	تاريخ الإنجاز الفعلي/ المتوقع
أنظمة تتبع	أركتك سولار هولدينج كو. ليمتد	15	نشطة	2025
أنظمة تتبع	نكست تراكر إنك	12	قيد الإنشاء	2026
أنظمة تتبع	جيم تشنج سولار هولدينجز كورب	6	نشطة	2025
أنظمة تتبع	بي في هاردوير إس إل	12	نشطة	2024
أنظمة تتبع	ترينا تراكر (جزء من ترينا سولار كو. ليمتد)	3	نشطة	2025
رقائق السيليكون	تي سي إل زونغهوان رينيوابل إنرجي تكنولوجي كو. ليمتد.	20	قيد التطوير	2028
خلايا شمسية	جينكو سولار هولدينج كو. ليمتد	10	قيد التطوير	2026/27
الألواح الشمسية	جينكو سولار هولدينج كو. ليمتد.	10	قيد التطوير	2026/27

البيانات كما في 11 فبراير 2026.
المصدر: إس آند بي جلوبال إنيرجي.
حقوق الطبع والنشر © 2026 محفوظة لشركة إس آند بي جلوبال.

المملكة العربية السعودية تسعى للاستفادة من موارد الطاقة المتجددة للتحول إلى مُصدّر رئيسي للهيدروجين المتجدد ومشتقاته

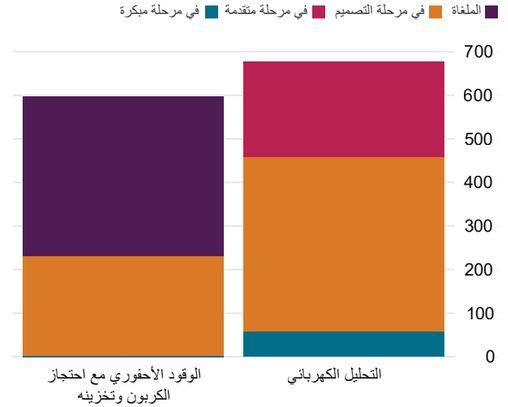
تُعد المملكة العربية السعودية واحدة من بين ما يزيد عن 50 دولة وضعت استراتيجية وطنية للهيدروجين. وتهدف خطط إنتاج الهيدروجين المتجدد، التي أُعلن عنها في عام 2020، إلى إنتاج 1.2 مليون طن متري سنويًا بحلول عام 2030، ورفع الإنتاج إلى 4 ملايين طن متري سنويًا بحلول عام 2035. ومع ذلك، وكما هو الحال بالنسبة لمعظم مستهدفات الهيدروجين حول العالم، تواجه هذه الطموحات تحديات مستمرة. إذ إن التأخر في تطبيق الأطر والسياسات التنظيمية الداعمة في الأسواق المستوردة، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى حالة عدم اليقين بشأن الطلب، يعني أن الأسواق التي تعتمد على التصدير أقل عرضة لتحقيق أهدافها المعلنة، حيث ستتردد في الاستثمار في مشاريع إنتاج الهيدروجين المتجدد ما لم تُبرم اتفاقيات شراء مسبقة أو عقود توريد طويلة الأجل تضمن تصريف الإنتاج.

ويختلف هيكل محفظة مشاريع الهيدروجين المتجدد في المملكة العربية السعودية عن مثيله في المناطق الأخرى. فهناك أقل من 10 مشاريع مُعلنة في المملكة، مقارنةً بأكثر من 900 مشروع في الاتحاد الأوروبي. وفي المملكة العربية السعودية، ينصب التركيز على تطوير عدد محدود من المشاريع العملاقة الموجهة للتصدير، بدلًا من إقامة العديد من المشاريع الصغيرة التي تستهدف تلبية الطلب المحلي أو تأمين عقود شراء محلية للإنتاج.

هناك مشروعان رئيسيان للهيدروجين المتجدد قيد التطوير في المملكة العربية السعودية هما مشروع نيوم للهيدروجين الأخضر ومركز ينبع للهيدروجين الأخضر، بقدرات تبلغ 2.2 غيغاواط و4 غيغاواط على التوالي. وقد اكتمل إنشاء مشروع نيوم المتقدم للهيدروجين المتجدد في أغسطس 2026، ويُعد أكبر مشروع من نوعه على مستوى العالم. أما مشروع ينبع للهيدروجين الأخضر، فما زال في مرحلة التصميم الهندسي الأولي، حيث حصلت شركة توبسو للتكنولوجيا الدنماركية على عقد ترخيص تقنية إنتاج الأمونيا في يناير 2026. ومن المتوقع أن يبدأ التشغيل التجاري لمشروع ينبع بحلول عام 2030.

وكانت شركة إير برودكتس آند كيميكالز مُدرجة في الأصل باعتبارها المشتري الوحيد للإنتاج من مشروع نيوم للهيدروجين الأخضر، إلا أنها أبرمت في أغسطس 2026 اتفاقية مع شركة يارا إنترناشيونال لكي تتيح للأخيرة تسويق وتوزيع أي كميات من الأمونيا لا تتمكن شركة إير برودكتس آند كيميكالز من بيعها.

محفظة مشاريع الهيدروجين النظيف محدودة عدديًا لكنها تتضمن منشآت واسعة النطاق
(ألف طن متري سنويًا من الهيدروجين)

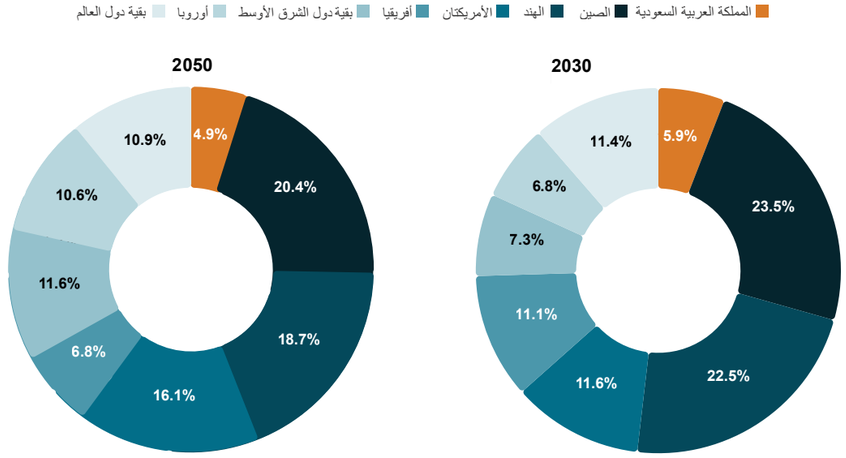


كما في 7 سبتمبر 2026.
"في مرحلة مبكرة" تشمل المشاريع المُعلن عنها والتي ما تزال في مرحلة دراسة الجدوى. "في مرحلة التصميم" تشمل المشاريع في مرحلة التصميم الهندسي الأولي. "في مرحلة متقدمة" تشمل المشاريع قيد التشغيل أو الإنشاء. "الملغاة" تشمل المشاريع المعلّقة أو الملغاة.
المصدر: إس آند بي جلوبال إنيرجي هورايزونز.
جميع الحقوق محفوظة © 2026 إس آند بي جلوبال.

وفي فبراير 2026، أعلنت شركة أكوا باور عن توقيع مذكرة تفاهم مع شركتي VNG AG Verbundnetz Gas AG و-EnBW Energie Baden Württemberg AG الألمانيتين، بهدف إنشاء "ممر للأمونيا الخضراء" يمتد من مشروع ينبع للهيدروجين الأخضر إلى ميناء روستوك في ألمانيا، حيث ستتولى شركة VNG تحويل الأمونيا إلى هيدروجين متجدد لتزويد السوق الألمانية.

ستُمكّن مشاريع مثل نيوم وينبع المملكة العربية السعودية من اقتطاع حصة أولية من السوق العالمية للهيدروجين المتجدد ومشتقاته، في حين يُتوقع أن تحافظ المملكة على ميزتها التنافسية كواحدة من أقل الدول تكلفةً في تصدير هذه المنتجات طوال فترة التوقعات.

توقعات بأن تستحوذ السعودية على حصة تتراوح بين 5% و6% من صادرات الهيدروجين ومشتقاته العالمية على المدى الطويل
توزيع صادرات الهيدروجين ومشتقاته حسب المنطقة (إجمالي 2030: 5.1 مليون طن متري سنويًا من مكافئ الهيدروجين؛ إجمالي 2050: 27.6 مليون طن متري سنويًا من مكافئ الهيدروجين)



كما في 7 سبتمبر 2026.
المصدر: إس آند بي جلوبال إنيرجي هورايزونز.
جميع الحقوق محفوظة © 2026 إس آند بي جلوبال.

تتصدر المملكة العربية السعودية جهود توطين سلاسل إمداد الطاقة الشمسية والبطاريات في منطقة الشرق الأوسط، وتسعى إلى ترسيخ مكانة المنطقة كمركز محتمل للصناعات المرتبطة بهذين القطاعين. ومن المتوقع أن تسهم هذه الجهود في تحفيز التنمية الاقتصادية الشاملة وتعزيز الابتكار التكنولوجي في مختلف أنحاء الشرق الأوسط.

وتُمثل هذه الاتفاقية أحدث حلقة في سلسلة من المبادرات الرامية إلى تطوير سلسلة إمداد الهيدروجين بين المملكة العربية السعودية وأوروبا، في ظل سعي الدول المستوردة للاستفادة من الميزة التنافسية التي تتمتع بها المملكة من حيث انخفاض تكاليف الإنتاج. وتُقدَّر تكاليف الإنتاج المُحسّنة للهيدروجين المتجدد والأمونيا الخضراء بنحو 3 دولار أمريكي للكيلوغرام و600 دولار أمريكي للطن المتري على التوالي، وهو ما يعادل تقريبًا نصف تكاليف الإنتاج المقدرة في أوروبا. وتتوقع إس آند بي جلوبال إنيرجي أن تحتفظ المملكة العربية السعودية بحصة تتراوح بين 5%-6% من إجمالي صادرات الهيدروجين العالمية حتى عام 2050. ومن المتوقع أن تمكن المشاريع الكبرى، بما في ذلك مشروع نيوم للهيدروجين الأخضر ومركز ينبع للهيدروجين الأخضر، المملكة من الاستحواذ على حصة أولية من السوق العالمية للهيدروجين المتداول، مع توقع استمرار حفاظها على ميزتها التنافسية كواحدة من أقل الدول تكلفةً في تصدير الهيدروجين ومشتقاته على مستوى العالم خلال فترة التوقعات.

نظرة مستقبلية

بعد أن رسخت المملكة العربية السعودية مكانتها كأحد الأسواق الرئيسية للطاقة الشمسية عالميًا، فإنها تدخل حاليًا مرحلة جديدة من النمو. ومن المتوقع أن تتسارع وتيرة الاستثمارات في نشر تكنولوجيا الطاقة النظيفة وتوطين إنتاجها، مدعومةً بالسياسات والمبادرات المنبثقة عن رؤية 2030. وعلى الرغم من أن التحديات الجيوسياسية وحالة عدم اليقين في الأسواق العالمية قد تؤدي إلى إبطاء بعض جوانب التوسع الصناعي، فإن توجه المملكة نحو التحول إلى مركز عالمي للتقنيات النظيفة يظل واضحًا وثابتًا.

وسيتوقف تحقيق هذه الطموحات على عدد من العوامل الرئيسية، من بينها استمرار إضافة قدرات جديدة من الطاقة المتجددة، وقدرة المملكة على مواصلة دعم تنويع سلاسل إمداد قطاع الطاقة الشمسية وتعزيز مرونتها. كما أن المشاريع الاستراتيجية، مثل مشروع نيوم للهيدروجين الأخضر ومركز ينبع للهيدروجين الأخضر، ستؤدي دورًا محوريًا في تعزيز النفوذ المتنامي للمملكة في سوق الهيدروجين العالمي، إلى جانب دورها في قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة. ومن المتوقع أن تسهم هذه التطورات ليس فقط في رسم ملامح مستقبل قطاع الطاقة في المملكة العربية السعودية، بل في شكل مشاركتها في التحول العالمي للطاقة.

المملكة العربية السعودية تبرز كمركز رئيسي للمعادن الحرجة

يمكن للتطوير الاستراتيجي للموارد المعدنية أن يعزز مكانة المملكة العربية السعودية كقوة عالمية رائدة في أمن الطاقة، والتحول في قطاع الطاقة، والتنويع الصناعي.

ماتراج لامبا، محلل اقتصاديات التعدين والانبعاثات، إس آند بي جلوبال إنيرجي

فرانشيسكا برايس كبير المحللين الرئيسيين لأسواق المعادن الحرجة إس آند بي جلوبال إنيرجي

مشارك

هناء شعيب، المدير التنفيذي ورئيسة التحليلات والتصنيفات متعددة القطاعات في المملكة العربية السعودية إس آند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية

أبرز النقاط

تمضي المملكة العربية السعودية قدمًا في تنفيذ خطط رؤية 2030 من خلال التوسع في قطاع التعدين. ومن خلال زيادة الإنفاق على أعمال الاستكشاف وإجراء إصلاحات تنظيمية وتشريعية، تستهدف المملكة رفع مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الإجمالي إلى 64 مليار دولار أمريكي وتوفير 200 ألف فرصة عمل واستقطاب استثمارات جديدة بقيمة 27 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2030.

وتعتزم المملكة الاستفادة من موقعها الجغرافي الاستراتيجي ومواردها الوفيرة من الطاقة لتصبح مركزًا عالميًا لصهر المعادن وتكريرها، وإنتاج المواد الكيميائية المستخدمة في البطاريات، وتصنيع المركبات الكهربائية، مع دعم الطلب من خلال مشاريعها العملاقة والمتنوعة.

وعلى الرغم من امتلاك المملكة لبنية تحتية متطورة وتكاليف طاقة منخفضة ومزايا جغرافية تنافسية، فإن قطاع التعدين يواجه تصاعدًا في متطلبات الحوكمة البيئية والمؤسسية، بالإضافة إلى تحديات تشغيلية قد تؤثر من وتيرة توسعه مستقبلًا.

مستعد للتعمق أكثر؟ امسح رمز الاستجابة السريعة للوصول إلى البيانات التفاعلية على spglobal.com والاطلاع على القصص ذات الصلة.



التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: من النفط إلى المعادن

تعمل المملكة العربية السعودية على تنويع اقتصادها وتقليل اعتماده على النفط من خلال تطوير قطاع التعدين ليصبح أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي. وقد رفعت المملكة مخصصات الإنفاق على أعمال الاستكشاف المعدني بشكل كبير، لا سيما الذهب والنحاس، وتُقدّر قيمة ثرواتها المعدنية بأكثر من 2.5 تريليون دولار أمريكي. وتهدف رؤية 2030 إلى رفع مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الإجمالي إلى 240 مليار ريال سعودي (64 مليار دولار أمريكي) وتوفير 200 ألف فرصة عم، وجذب 27 مليار دولار أمريكي من الاستثمارات الجديدة بحلول عام 2030. كما ساهمت الإصلاحات التنظيمية في تعزيز جاذبية القطاع للاستثمارات الأجنبية ودعم نموه المستدام، وعلى الرغم من أن النزاعات الإقليمية قد تسببت في تحديات تتعلق بعمليات الشحن، وارتفاع تكاليف التأمين، وزيادة حالة عدم اليقين الاستثماري، فإنها لم تؤثر بشكل جوهري على طموحات المملكة العربية السعودية في تطوير قطاع التعدين.

رفعت المملكة العربية السعودية مخصصات الإنفاق على أعمال الاستكشاف المعدني، ولا سيما في مجالي الذهب والنحاس، وتُقدّر قيمة ثرواتها المعدنية بأكثر من 2.5 تريليون دولار أمريكي.

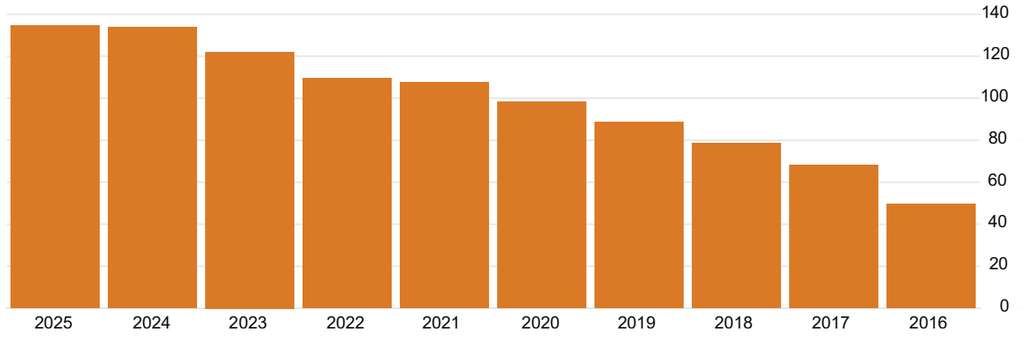
تُعد طموحات المملكة العربية السعودية في قطاع التعدين مكملة لخططها الخاصة بالنمو الصناعي. فمن المتوقع أن تسهم مبادرات ومشاريع كبرى، مثل مدينة أوكساجون الصناعية، ومراكز بيانات الذكاء الاصطناعي في أوكساجون، ومشروع نيوم للهيدروجين الأخضر، ومشروعي الدرعية والقدية، في زيادة الطلب المحلي على الصلب والألمنيوم والنحاس وغيرها من المعادن الحيوية. كما سيؤدي التوسع في نشر مشاريع الطاقة المتجددة إلى تعزيز الطلب المحلي على المعادن. ومع ذلك، لا يزال هناك عدم يقين بشأن حجم هذا الطلب وتوقيته نتيجة إعادة ترتيب أولويات المشاريع والتركيز على المبادرات ذات الجدوى الاقتصادية الأكثر وضوحًا. وعلى الرغم من ذلك، تهدف هذه المشاريع، المدعومة بالاستثمارات في التمويل والبنية التحتية، إلى خفض تكاليف استيراد المعادن من خلال إنشاء سوق محلية قوية ومستدامة لهذه المنتجات.

إمكانات المملكة العربية السعودية في مجال المعادن الحرجة

تمتلك المملكة العربية السعودية موارد تعدينية ومعدنية هائلة لا تزال غير مستغلة بالكامل. وتُقدّر وزارة الصناعة والثروة المعدنية قيمة هذه الموارد بنحو 9.375 تريليون ريال سعودي (2.51 تريليون دولار أمريكي)، بزيادة تقارب 90% مقارنة بالتقديرات السابقة البالغة 5 تريليونات ريال سعودي (1.31 تريليون دولار أمريكي) في عام 2016. ويعكس هذا الارتفاع في التقديرات اكتشاف عناصر أرضية نادرة جديدة ومعادن انتقالية، إلى جانب زيادة تقديرات احتياطيات خام الفوسفات والنحاس والزنك والذهب. وتضم المنطقة الغربية من المملكة العربية السعودية معظم المناجم العاملة في البلاد، في حين تزخر المنطقة الشمالية برواسب غنية من الفوسفات.

الإيرادات غير النفطية شهدت نموًا مطردًا منذ إطلاق رؤية 2030

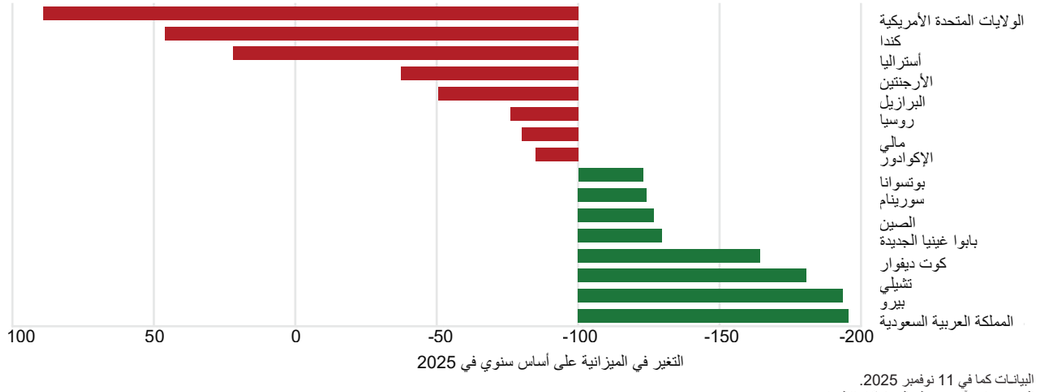
الإيرادات غير النفطية للمملكة العربية السعودية، 2016-2025 (مليار دولار أمريكي)



جُمعت البيانات في 22 سبتمبر 2026.
المصدر: رؤية 2030، وزارة المالية.
جميع الحقوق محفوظة © 2026 إس آند بي جلوبال.

المملكة العربية السعودية تبرز كمركز رئيسي للمعادن الحرجة

ميزانية الاستكشاف في المملكة العربية السعودية تسجل نموًا قويًا على أساس سنوي (مليون دولار أمريكي)

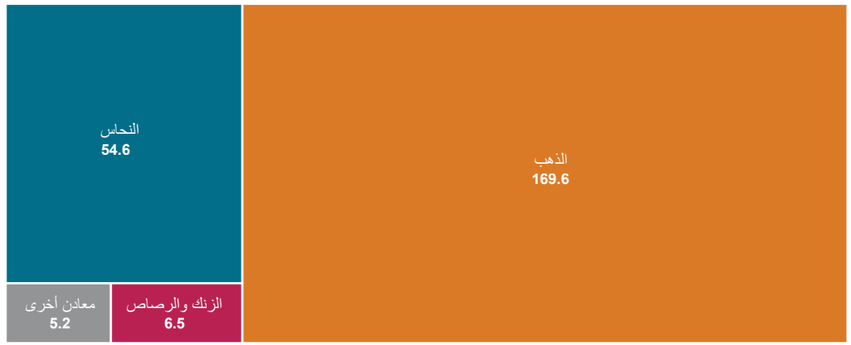


البيانات كما في 11 نوفمبر 2025.
المصدر: إس آند بي جلوبال ماركت إنتليجنس.
جميع الحقوق محفوظة © 2026 إس آند بي جلوبال.

ويتجلى التزام المملكة العربية السعودية بتطوير قطاع التعدين في الزيادة الكبيرة التي شهدتها موازنات الاستكشاف منذ عام 2022. ووفقًا لبيانات إس آند بي جلوبال ماركت إنتليجنس، ارتفعت ميزانية الاستكشاف في مواقع التعدين بما يقارب سبعة أضعاف خلال عام 2025 لتصل إلى 146 مليون دولار أمريكي، مقابل 21 مليون دولار أمريكي في عام 2022. وعلى الرغم من هذا النمو الملحوظ، لا يزال حجم الإنفاق على الاستكشاف في المملكة متواضعًا مقارنةً بالدول الرائدة في قطاع التعدين، مثل أستراليا وكندا، اللتين تخصصان عادةً أكثر من مليار دولار أمريكي سنويًا لأنشطة الاستكشاف.

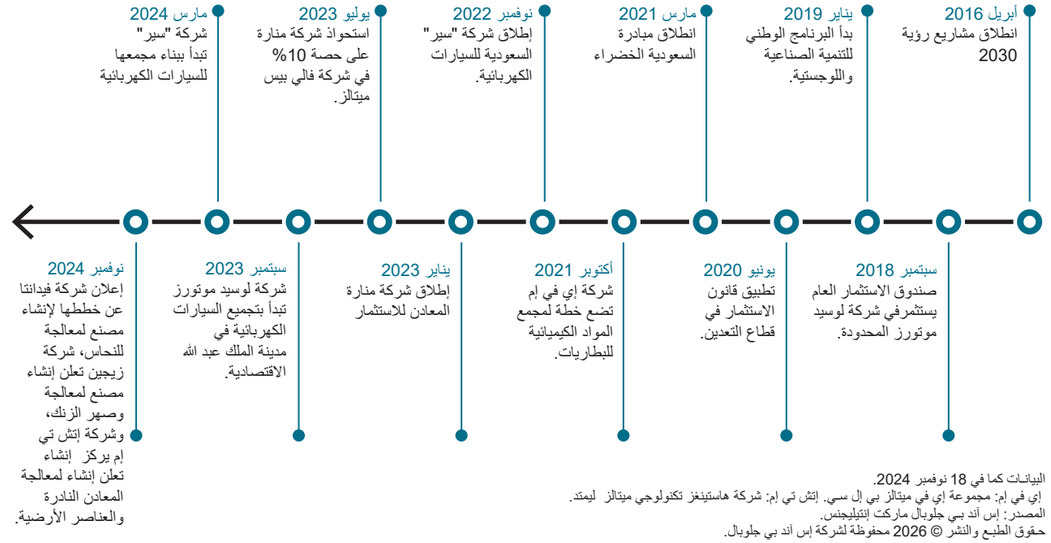
شهد توزيع موازنات الاستكشاف حسب نوع المعدن تحولًا ملحوظًا، بما يعكس الأولويات المتغيرة للمملكة العربية السعودية وديناميكيات السوق. فقد ارتفعت حصة الذهب بشكل كبير لتشكل 72% من إجمالي موازنة الاستكشاف في عام 2025، مقابل 55.2% في عام 2022، مما يؤكد أهمية هذا المعدن باعتباره محركًا رئيسيًا لنمو القطاع وجذب الاستثمارات الأجنبية ودعم الجهات المملوكة للدولة تهيمن على القطاع.

الذهب استحوذ على 72% من إجمالي ميزانية الاستكشاف في المملكة العربية السعودية عام 2025 (مليون دولار أمريكي)



البيانات كما في 17 نوفمبر 2025.
*تشمل اللانثانيدات والبوتاس والفضة.
المصدر: إس آند بي جلوبال ماركت إنتليجنس.
جميع الحقوق محفوظة © 2026 إس آند بي جلوبال.

تسارع النشاط في جميع مراحل سلسلة التوريد منذ إطلاق رؤية 2030



البيانات كما في 18 نوفمبر 2024.
إي في إم: مجموعة إي في ميتالز بي إل سي. إتش تي إم: شركة هاستينغز تكنولوجي ميتالز ليمتد.
المصدر: إس آند بي جلوبال ماركت إنتيليجنس.
حقوق الطبع والنشر © 2026 محفوظة لشركة إس آند بي جلوبال.

تسعى شركة أرامكو السعودية، المملوكة للدولة، أيضًا إلى اغتنام الفرص المتاحة في قطاع التعدين، من خلال استهداف استخراج الليثيوم من المحلول الملحي في حقولها النفطية.

الجهات المملوكة للدولة تهيمن على القطاع

تُعد الجهات والشركات المملوكة للدولة محورًا أساسيًا في استراتيجية المملكة العربية السعودية الرامية إلى تنويع الاقتصاد بعيدًا عن الاعتماد على النفط. وتظل شركة التعدين العربية السعودية (معادن) المشغل الرئيسي والركيزة الأساسية لقطاع التعدين في المملكة، كما تُصنف ضمن أكبر شركات التعدين على مستوى العالم.

تأسست شركة منارة المعادن للاستثمار (منارة للمعادن) في يناير 2023 كمشروع مشترك بين شركة التعدين العربية السعودية (معادن) وصندوق الاستثمارات العامة (PIF)، صندوق الثروة السيادية للمملكة العربية السعودية. وعلى خلاف شركة معادن، التي يتركز نشاطها بشكل رئيسي على الذهب والفوسفات والألمنيوم، أُنشئت شركة منارة للمعادن لاستكشاف وتطوير المعادن الاستراتيجية والحرجة اللازمة للتطبيقات الدفاعية وللتحول في قطاع الطاقة، بما في ذلك الليثيوم والكوبالت والنحاس والنيكل والعناصر الأرضية النادرة. وفي يوليو 2023، استحوذت شركة منارة للمعادن على حصة تبلغ 10% في شركة .Vale Base Metals Ltd، وهي خطوة يُتوقع أن تسهم بصورة جوهرية في دعم خطط الشركة للتوسع في إنتاج النحاس والنيكل عبر محفظة أصولها واستثماراتها.

كما تسعى شركة أرامكو السعودية المملوكة للدولة إلى الاستفادة من الفرص المتاحة في قطاع التعدين، من خلال استخراج الليثيوم من المحلول الملحي (Brine) في حقولها النفطية. وفي يناير 2025، أعلنت أرامكو وشركة معادن عن تأسيس مشروع مشترك بقيمة 2 مليار دولار أمريكي يهدف إلى استخراج الليثيوم وتطوير تقنيات الاستخلاص المباشر لليثيوم، مع توقع بدء الإنتاج التجاري المحتمل اعتبارًا من عام 2027.

الموقع كعامل مساعد

تسعى المملكة العربية السعودية إلى الاستفادة من موقعها الجغرافي الاستراتيجي، الذي يتيح لها الوصول إلى المواد الخام والقرب من الأسواق النهائية في أوروبا وآسيا وأفريقيا، بما يمكنها من أن تصبح لاعبًا محوريًا في سلاسل القيمة اللاحقة للمعادن. كما تستهدف إنشاء مركز إقليمي وعالمي لمعالجة المعادن الحرجة وتصنيع المركبات الكهربائية.

ونجحت المملكة العربية السعودية في استقطاب استثمارات أجنبية مهمة في قطاع التعدين والصناعات التحويلية المرتبطة به، حيث تخطط شركة Vedanta Copper International VCI Ltd. لإنشاء مصهر ومصفاة للنحاس باستثمارات تبلغ 2 مليار دولار أمريكي. كما التزمت شركة Zijin Mining Group Ltd. باستثمار ما يصل إلى 1.6 مليار دولار أمريكي في مشاريع تشمل صهر الزنك، واستخراج الليثيوم، وإنشاء مرافق لتكرير النحاس. كذلك دخلت شركة Hastings Technology Metals Ltd. الأسترالية في شراكة مع وزارة الاستثمار السعودية لتطوير مشروع متعدد المراحل لمعالجة العناصر الأرضية النادرة، بقيمة استثمارية قد تصل إلى 1.9 مليار دولار أمريكي.

كما نجحت المملكة في استقطاب استثمارات أجنبية في مجالات المواد الكيميائية الخاصة بالبطاريات وتصنيع المركبات الكهربائية. فقد أطلقت شركة "سير" الوطنية للسيارات في نوفمبر 2022 كشركة مشروع مشترك بين صندوق الاستثمارات العامة ومجموعة "هون هاي للتكنولوجيا (فوكسكون)". بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تبدأ شركة Lucid Motors، التي استثمر فيها صندوق الاستثمارات العامة والجهات التابعة له نحو 8 مليارات دولار أمريكي، الإنتاج الكامل للمركبات الكهربائية في مصنعها بمدينة الملك عبدالله الاقتصادية بالقرب من جدة خلال عام 2026.

تعزيز الازدهار: المكانة التنافسية للمملكة العربية السعودية

يستفيد قطاع المعادن والتعدين في المملكة العربية السعودية من وفرة موارد الطاقة منخفضة التكلفة وتوافر إمدادات وقود محلية موثوقة، مما يمنحه ميزة تنافسية من حيث التكاليف في العمليات كثيفة الاستهلاك للطاقة، مثل الاستخراج والصهر والتكرير. كما تسهم الاستثمارات المستمرة في مشاريع الغاز الطبيعي والطاقة المتجددة في تعزيز هذه الميزة التنافسية.

ويتمتع قطاع المعادن والتعدين في المملكة العربية السعودية بجاذبية استثمارية كبيرة بفضل موقع المملكة الاستراتيجي بين الأسواق العالمية الرئيسية، وبنيتها التحتية المتكاملة، والدعم التمويلي الذي توفره الدولة. وقد جعلت هذه العوامل المملكة وجهة مفضلة للاستثمارات في مجالات التعدين، ومعالجة المعادن، والقطاعات الناشئة مثل مواد البطاريات. كما أسهم أحد أبرز الإصلاحات التنظيمية في تعزيز جاذبية القطاع، والمتمثل في خفض معدل الضريبة على شركات التعدين من 45% إلى 20% خلال السنوات الأخيرة، مما زاد من اهتمام المستثمرين المحليين والدوليين بالقطاع.

> يستفيد قطاع المعادن والتعدين في المملكة العربية السعودية من وفرة موارد الطاقة منخفضة التكلفة وتوافر إمدادات الوقود المحلية الموثوقة، مما يمنحه ميزة تنافسية من حيث التكلفة في العمليات كثيفة الاستهلاك للطاقة، مثل استخراج المعادن وصهرها وتكريرها.

إدارة مخاطر سلاسل التوريد

على الرغم من أن الإصلاحات التنظيمية قد ساهمت في تحسين مكانة المملكة العربية السعودية على الساحة التعدينية العالمية، فإن تحقيق مزيد من التقدم في الشفافية والحوكمة يظل ضروريًا لمواءمة القطاع مع المعايير الدولية. كما يواجه قطاع التعدين تحديات بيئية مستمرة، مثل ندرة المياه، في حين ينطوي "الدرع العربي"، لا يزال غير مستكشف بالقدر الكافي، على مخاطر جيولوجية وفنية، إذ إن الإنفاق المرتفع على أعمال الاستكشاف لا يضمن دائمًا تحقيق اكتشافات جديدة. وهذه المخاوف، إلى جانب المخاطر التشغيلية، والثغرات في البنية التحتية، ونقص الكوادر المؤهلة، والتحديات اللوجستية، قد تؤدي إلى تأخير تنفيذ المشاريع، مما يستلزم الاستثمار في حلول مثل تحلية المياه وتطوير شبكات النقل والطاقة. كما تُعد تقلبات الأسعار والمخاطر المالية من العوامل التي ينبغي أخذها في الاعتبار. وفي هذا السياق، تستهدف بورصة المعادن السعودية الجديدة المساعدة في إدارة هذه المخاطر من خلال تعزيز استقرار السوق واستقطاب الخبرات العالمية.

نظرة مستقبلية

يتهيأ قطاع التعدين في المملكة العربية السعودية لمرحلة جديدة من النمو، مع استمرار المملكة في تنفيذ الإصلاحات واستقطاب الاستثمارات العالمية لتحقيق مستهدفات التنويع الاقتصادي ضمن رؤية السعودية 2030. ومن خلال الاستفادة من موقعها الجغرافي الاستراتيجي، وموارد الطاقة منخفضة التكلفة، وبنيتها التحتية المتكاملة، تعمل المملكة على ترسيخ مكانتها كقوة عالمية رائدة في قطاع التعدين.

وسيعتمد تحقيق هذا الطموح أيضًا على معالجة الاعتبارات البيئية (ندرة المياه) والجيولوجية والتحديات التشغيلية في القطاع. ومع ذلك، فإن الإطلاق المرتقب لبورصة المعادن، والتوسع في منح التراخيص التعدينية، واستضافة الفعاليات البارزة مثل منتدى مستقبل المعادن، تمثل خطوات مهمة نحو ترسيخ مكانة المملكة العربية السعودية كمركز إقليمي وعالمي لتجارة المعادن ومعالجتها وتطوير سلاسل إمداد مسؤولة ومستدامة.

المملكة العربية السعودية: ركيزة ناضجة في سوق الأسهم العالمية

أدى عقد من الإصلاحات إلى خلق علاوة حقيقية طويلة الأجل في سوق الأسهم السعودية. وقد اختبَر العام الماضي مدى صمود هذه العلاوة في ظل الضغوط.

داريوس ناس، مدير مشارك، قسم الأسهم العالمية والمواضيع، إس آند بي جلوبال داو جونز إنديسيز

هناء شعيب، المدير العام، رئيس قسم التحليلات، التصنيفات متعددة التخصصات، المملكة العربية السعودية، وكالة إس آند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية

أبرز النقاط

حقق مؤشر ستاندرد آند بورز السعودي للأسواق الواسعة عائدًا سنويًا قدره 9.4% خلال العقد الماضي، متفوقًا على مؤشر ستاندرد آند بورز للأسواق الناشئة الذي حقق عائدًا قدره 8.7%. وعلى المدى القصير، كان أداء السوق أقل من المتوقع، حيث بلغ العائد السنوي 1.7% فقط خلال فترتي الثلاث والخمس سنوات.

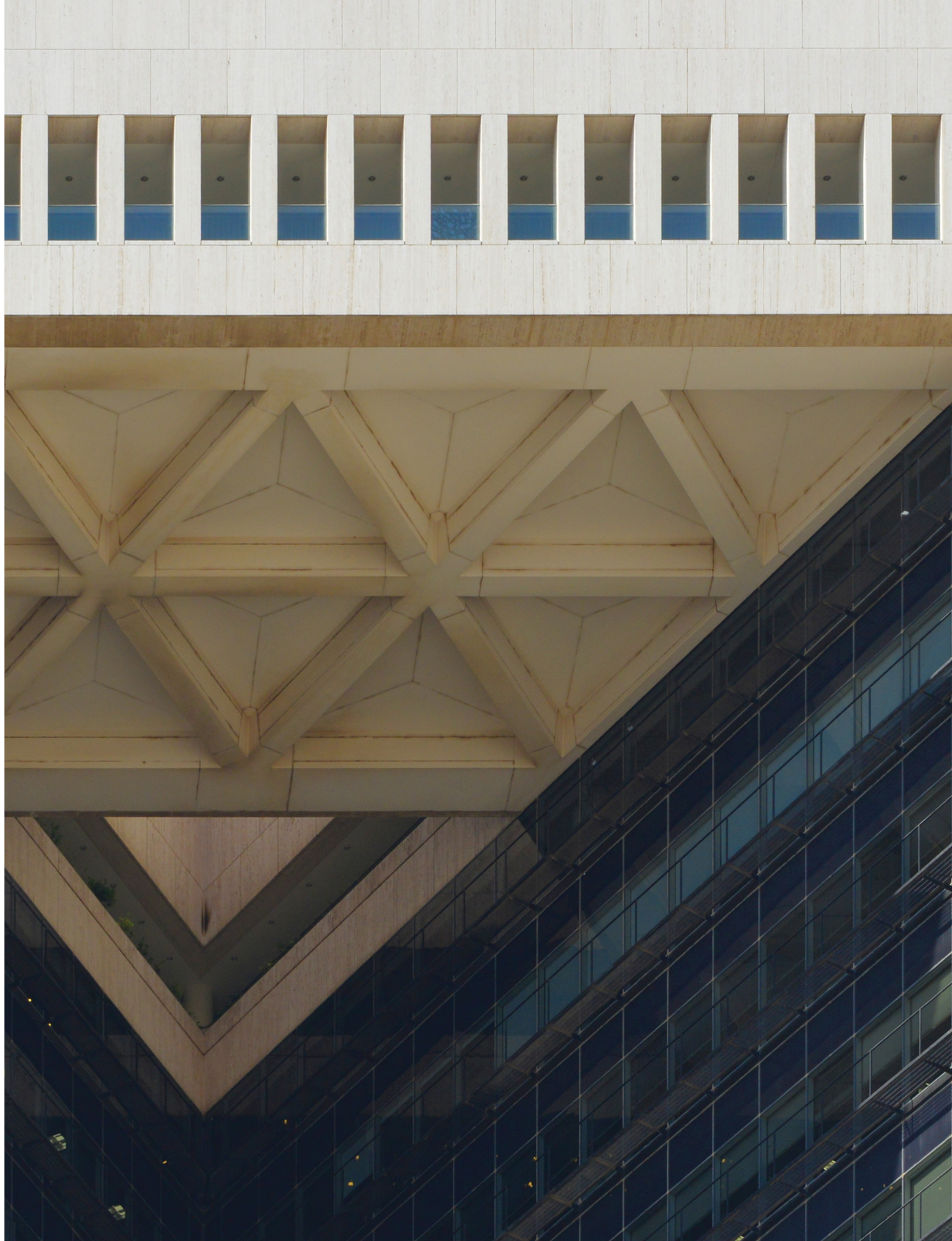
انخفضت التقلبات مقارنةً بمتوسط السوق التاريخي على المدى الطويل، حيث بلغ معدل التقلبات السنوي على مدى ثلاث سنوات 14.5%، وهو أقل من مستوى العشر سنوات البالغ 17.1%. في المقابل، سجلت الأشهر الاثني عشر الماضية معدل تقلبات بلغ 18.6%.

منذ سبتمبر 2021، انخفض وزن قطاع المواد ضمن مؤشر ستاندرد آند بورز السعودي للأسواق الواسعة إلى 16.3% من 28.0%، بينما ظل القطاع المالي عالي الربحية ثابتًا عند 37.8%، عاملًا كعنصر استقرار.

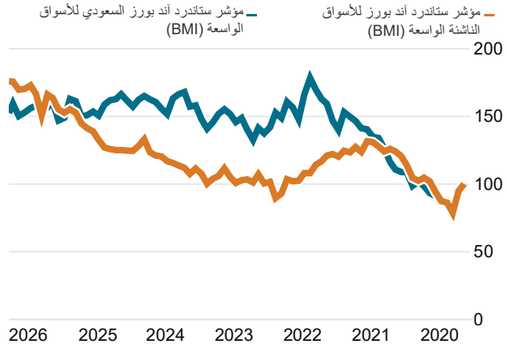
لا تزال المملكة العربية السعودية محركًا مهمًا لتكوين رأس المال في مجلس التعاون الخليجي، حيث استحوذت على 79% من عائدات الاكتتابات العامة الأولية في المنطقة في عام 2025. ومنذ عام 2017، أُدرِجَت 21 شركة ذات نمو مرتفع في السوق الرئيسية للبورصة السعودية، مما يضمن وجود مجموعة واسعة وسائلة من الأسهم القابلة للاستثمار.

أدى الانتقال في فبراير 2026 إلى نظام الاستثمار الأجنبي في الأوراق المالية (FIS) من إطار المستثمر الأجنبي المؤهل إلى تقليل عوائق دخول المستثمرين للسوق، مما جعل إمكانية الوصول إلى السوق متوافقة مع معايير الأسواق المتقدمة. وظلت الملكية الأجنبية مستقرة بشكل عام خلال الانتقال.

مستعد للتعمق أكثر؟ امسح رمز الاستجابة السريعة للوصول إلى البيانات التفاعلية على spglobal.com والاطلاع على القصص ذات الصلة.



انحسار تقلبات السوق السعودية، ثم عودتها للارتفاع
العائد الإجمالي، إعادة تعيين خط الأساس لعام 2020 = 100



البيانات كما في 21 سبتمبر 2026.
تستند جميع بيانات المؤشرات إلى العائد الإجمالي بالدولار الأمريكي. الرسم البياني لأغراض توضيحية.
المصدر: إس آند بي داو جونز إنديسيز.
جميع الحقوق محفوظة © 2026 إس آند بي جلوبال.

النضج الهيكلي: انكماش المخاطر

تطورت سوق الأسهم السعودية من كونها مؤشرًا عالي المخاطر مرتبطًا بالنفط إلى كونها محفظة استثمارية أساسية أكثر استقرارًا، على الرغم من تأثر هذا المسار العام الماضي. وخلال العقد الماضي، حقق مؤشر ستاندرد آند بورز السعودي للأسواق الواسعة عائدًا سنويًا قدره 9.4%، متفوقًا على مؤشر ستاندرد آند بورز للأسواق الناشئة الواسعة الذي حقق 8.7%. ومع ذلك، بلغ العائد السنوي للمؤشر السعودي 1.7% على مدى ثلاث وخمس سنوات، مقابل 18.4% على مدى ثلاث سنوات و6.7% على مدى خمس سنوات للأسواق الناشئة.

ولهذا النقص سببٌ محدد. فقد بلغ مؤشر ستاندرد آند بورز السعودي للأسواق الواسعة ذروته في 10 فبراير 2025، ثم انخفض لمدة 330 يومًا متتالية ليصل إلى أدنى مستوى له في 6 يناير 2026، مما أسفر عن انخفاض بنسبة 13.6% من الذروة إلى القاع، وانخفاض سنوي بنسبة 9.1% في عام 2025 من حيث إجمالي العائد بالدولار الأمريكي. وجاء هذا القاع قبل تصاعد التوترات الإقليمية في أواخر فبراير 2026 بنحو شهرين، وكان مدفوعًا بضعف مستمر في أرباح قطاعي البتروكيماويات والمواد الأساسية، وليس بالأحداث الجيوسياسية. وهو أيضًا ما تقيسه أرقام العائد على مدى ثلاث وخمس سنوات. ومنذ بلوغه القاع، استعاد المؤشر نحو ثلث إجمالي الانخفاض، ليصبح أقل بنسبة 8.9% من ذروته في فبراير 2025 في نهاية أغسطس 2026.

لا يزال الاتجاه طويل الأجل للمخاطر تنازليًا، حيث انخفض معدل التقلب السنوي على مدى عشر سنوات من 17.1% إلى نحو 14.5% خلال السنوات الثلاث الماضية. وقد انعكس هذا الانخفاض خلال العام الماضي، حيث بلغ معدل التقلب المتداول على مدى 12 شهرًا أدنى مستوى له عند 8.7% في أغسطس 2025، قبل أن يرتفع إلى 18.6% في أغسطس 2026.

تباين القطاعات: التدوير الكبير

يسلط التغير في مؤشر ستاندرد آند بورز السعودي للأسواق الواسعة الضوء على التفاعل بين اقتصاد المملكة القديم والجديد. فقد أدت التحديات الاقتصادية العالمية الدورية إلى انخفاض وزن قطاع المواد الأساسية في المؤشر من 28.0% إلى 16.3% منذ الربع الثالث من عام 2021. ونظرًا لأن المؤشر يُوزن وفقًا للقيمة السوقية، فإن هذا الانخفاض يُخفي التغيرات الأوسع نطاقًا. ويؤدي الأداء السلبي في قطاع المواد الأساسية الكبير المرتبط بالسلع الأساسية إلى انخفاض المؤشر الرئيسي بشكل غير متناسب، مما يحجب نمو قطاعات أخرى كالمرافق العامة وتكنولوجيا المعلومات والصناعات والعقارات، والتي يحركها الإنفاق المحلي ضمن رؤية 2030 وليس التجارة العالمية. ويُعد توسع البنية التحتية الرقمية في المملكة مثالًا على هذا التنويع، حيث من المتوقع أن يبلغ متوسط النمو السنوي لقدرة تكنولوجيا المعلومات 29% بين عامي 2024 و2030، وفقًا لتقرير لشركة Reseach 451 الصادر عن إس آند بي جلوبال. ونمت القطاعات الثمانية، خارج قطاعات المواد والطاقة والخدمات المالية، مجتمعةً إلى 36.1% من المؤشر كما في أغسطس 2026 من 26.6% في الربع الثالث من عام 2021.

يعكس توسع حضور المملكة العربية السعودية في أسواق رأس المال الدولية نضجًا ملحوظًا في قطاع التمويل لديها خلال العقد الماضي. فمنذ عام 2020، حافظ القطاع المالي على هيمنته، وكان له دور محوري في استقرار السوق، حيث بلغت حصته 37.8% في الربع الثالث من عام 2026. ووفقًا لشركة الراجحي كابيتال، حققت أكبر عشرة بنوك سعودية مدرجة أرباحًا صافية إجمالية بلغت 24.87 مليار ريال سعودي في الربع الثاني من عام 2026، بزيادة قدرها 12.5% على أساس سنوي، مع هوامش ربح صافية بلغت 2.96%.

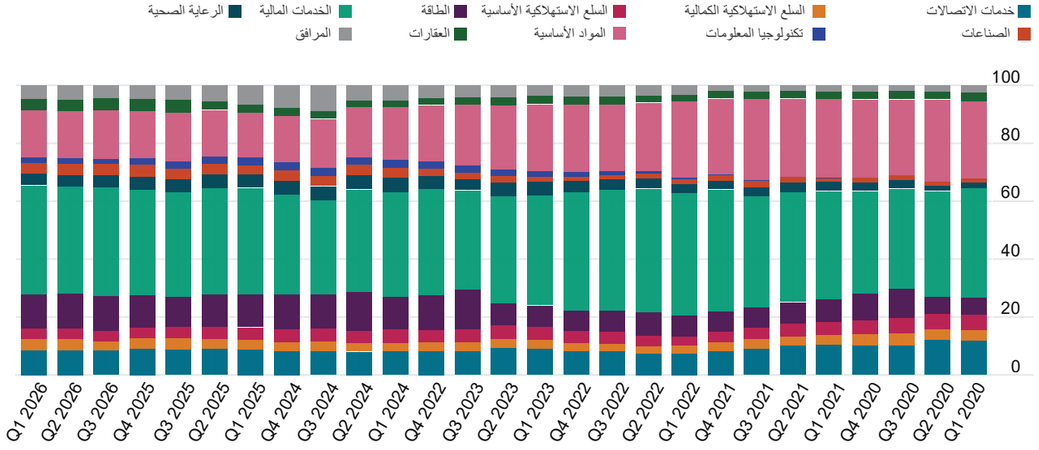
انخفاض المخاطر توقف بسبب الارتفاع الحاد في التقلبات على المدى القريب

العائد الإجمالي السنوي وتقلبات مؤشر ستاندرد آند بورز السعودية للأسواق الواسعة (%)

	عام واحد	3 أعوام	5 أعوام	10 أعوام
العائد السنوي	6.4	1.7	1.7	9.4
التقلب السنوي	18.6	14.5	16.4	17.1

كما في 31 أغسطس 2026.
الرسم البياني للتوضيح فقط.
المصدر: إس آند بي داو جونز إنديسيز.
حقوق الطبع والنشر © 2026 محفوظة لشركة إس آند بي جلوبال.

استقرار قطاع الخدمات المالية مع انكماش قطاع المواد الأساسية
التوزيع القطاعي لمؤشر ستاندرد آند بورز السعودي للأسواق الواسعة (BMI)، من 2020 إلى أغسطس 2026 (%)



البيانات كما في 31 أغسطس 2026.
*بيانات الربع الثالث من عام 2026 هي للفترة الممتدة حتى 31 أغسطس. الرسم البياني لأغراض توضيحية.
المصدر: إس آند بي داو جونز إنديسيز.
جميع الحقوق محفوظة © 2026 إس آند بي جلوبال.

ولا تزال الحكومة السعودية والكيانات المرتبطة بها محورية في سيولة القطاع المصرفي، حيث ارتفعت ودائع القطاع العام إلى 33% من إجمالي ودائع النظام كما في يونيو 2026، من نحو 20% من إجمالي الودائع في نهاية عام 2018. ومع ذلك، فإن هذه التدفقات غير كافية لتمويل محافظ القروض الموسعة، مما يستلزم حشد التمويل الخارجي واستكشاف حلول تتضمن التمويل المهيكل.

وتُعزى ربحية البنوك السعودية إلى نمو الائتمان النظامي وهوامش صافي الفائدة الواسعة، وتدعمها هيكليًا النسبة العالية للودائع بدون فوائد المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في المملكة. والجدير بالذكر أن تمثيل القطاع المالي لا يزال أعلى بكثير في المؤشرات المرجعية السعودية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية مقارنةً ببعض نظيراتها الإقليمية.

التكامل الهيكلي للشريعة

يرتبط نضج السوق السعودي ارتباطًا وثيقًا بمبادئ الشريعة الإسلامية، ويتجلى ذلك بوضوح في تكوين السوق الاستثماري المتاح. ويغطي مؤشر ستاندرد آند بورز السعودي للأسواق الواسعة المتوافق مع الشريعة - النسخة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية من مؤشر ستاندرد آند بورز السعودي للأسواق الواسعة - نسبة 91.9% من الشركات المكونة له و81.6% من إجمالي القيمة السوقية لمؤشر ستاندرد آند بورز السعودي للأسواق الواسعة، وهي أعلى نسبة تداخل بين جميع أسواق دول مجلس التعاون الخليجي. وهذا يجعل التوافق مع الشريعة الإسلامية معيارًا أساسيًا للانكشاف الواسع على السوق، وليس مجرد شرط يُطبق عليه. بالإضافة إلى ذلك، تعمل المملكة العربية السعودية على تطوير حلول تمويل مهيكلة متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتُجري إصلاحات شاملة على إطار التوريق لديها. ومن المتوقع أن تسهم هذه التطورات في توسيع نطاق حلول تمويل أسواق رأس المال المحلية والدولية في مختلف القطاعات.

أنشأت المملكة العربية السعودية محركًا قويًا لتكوين رأس المال من خلال المواءمة بين رؤوس الأموال المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وغير المتوافقة معها. ففي عام 2025، استحوذت المملكة على 79% من عائدات الاكتتابات العامة الأولية في المنطقة، حيث جمعت 4.1 مليار دولار أمريكي عبر 13 عملية إدراج في السوق الرئيسية للبورصة السعودية و23 عملية إدراج في السوق الموازية "نمو"، متجاوزةً بذلك الإمارات العربية المتحدة التي جمعت 544 مليون دولار أمريكي والكويت التي جمعت 180 مليون دولار أمريكي.

وتُعزز فعالية النموذج السعودي من خلال سلسلة الشركات المرتقب إدراجها في السوق، التي تعمل على تحويل الأصول عالية النمو إلى أوراق مالية ذات معايير مؤسسية. فمنذ إطلاق "نمو" عام 2017، انتقلت 21 شركة إلى السوق الرئيسية بعد استيفائها معايير حوكمة أكثر صرامة. وتُعدّ "نمو" بمثابة منصة تدريبية تُسهم في بناء عمق السوق. ففي عام 2025 وحده، انتقلت خمس شركات، من بينها المركز الطبي الكندي، وشركة جاز العربية للخدمات، وشركة العبيكان للزجاج، بعد انتقال شركتي جاهز

الأسهم المتوافقة مع الشريعة الإسلامية تشكل غالبية السوق السعودي
التداخل بين المؤشرات التقليدية والمؤشرات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية عبر أسواق دول مجلس التعاون الخليجي

الدولة	المكونات			سقف السوق		
	التقليدية	المتوافقة مع الشريعة	المتداخلة	التقليدية (مليار دولار أمريكي)	المتوافقة مع الشريعة (مليار دولار أمريكي)	المتداخلة (%)
المملكة العربية السعودية	221	203	91.9	372.92	304.21	81.6
الإمارات العربية المتحدة	77	50	64.9	196.23	89.97	45.8
الكويت	49	26	53.1	94.49	53.90	57.0
قطر	36	20	55.6	72.77	30.87	42.4
عُمان	15	7	46.7	17.27	5.73	33.2
البحرين	6	3	50.0	6.09	3.62	59.5

البيانات كما في 31 أغسطس 2026.
تمثل البيانات عدد المكونات والقيمة السوقية المعدلة حسب نسبة التداول الحر لمؤشر إس آند بي جلوبال للأسواق الواسعة لكل دولة ومؤشرها الفرعي المتوافق مع الشريعة الإسلامية.
المصدر: إس آند بي داو جونز إنديسيز.
حقوق الطبع والنشر © 2026 محفوظة لشركة إس آند بي جلوبال.

مهدت المملكة الطريق لزيادة التدفقات المالية من خلال تسهيل الوصول إلى سوق الأسهم.

الدولية لتقنية نظم المعلومات وشركة مطاعم بيت الشطيرة للوجبات السريعة البارزتين عام 2024. وتُشير هذه الانتقالات إلى أن المملكة العربية السعودية تُجدد مجلس إدارتها العليا بشكل منهجي بخبراء مُختصين، مما يُعزز جودة وحجم الشركات.

التحرر المؤسسي والتحول في السياسات

ألغت هيئة السوق المالية إطار عمل المستثمر الأجنبي المؤهل في الأول من فبراير 2026، وانتقلت إلى نظام الاستثمار الأجنبي المباشر. وتُعطي هذه الخطوة الأولوية للملكية المباشرة على حساب المقايضات التركيبية، مما يُحسّن توافق أسواق المملكة العربية السعودية مع معايير الأسواق المتقدمة. وأبقت الهيئة على حدّي الملكية الإجمالي البالغ 49% وملكية المستثمر الواحد البالغ 10% دون تغيير.

ومن خلال تسهيل الوصول إلى سوق الأسهم، مهدت المملكة الطريق لزيادة التدفقات المالية، وقد خضع هذا الإصلاح للاختبار في غضون أسابيع من دخوله حيز التنفيذ. وبلغت نسبة الملكية الأجنبية 4.74% من إجمالي القيمة السوقية في أواخر ديسمبر 2025، و4.63% في نهاية يوليو 2026، وهي نسبة مستقرة بشكل عام خلال فترة التحول في الإطار التنظيمي وفترة انخفاض السوق.

تقرير SPIVA لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لنهاية عام 2025: ماذا تقول النتائج عن المملكة العربية السعودية؟

تقيس بطاقة أداء تقرير SPIVA لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أداء صناديق الأسهم المُدارة بنشاط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقارنةً بمؤشراتها المرجعية على مدى فترات زمنية مختلفة. ومن خلال تتبع بيانات معدلات التفوق في الأداء، ومعدلات البقاء، وتشتت أداء الصناديق، توفر بطاقة الأداء نظرة شاملة على التطور الهيكلي عبر قياس أداء الصناديق النشطة مقارنةً بمؤشرات مرجعية مثل مؤشر ستاندرد آند بورز السعودي*.

وتكشف البيانات أن سوق المملكة العربية السعودية تسير بخطى ثابتة نحو النضج، وقد أصبحت أكثر جاذبية للاستثمار المؤسسي ومن غير السهل التفوق عليها.

فهم المعايير المرجعية:
*مؤشر ستاندرد آند بورز السعودية: يُعدّ مؤشرًا مرجعيًا مناسبًا بشكل عام لمديري الصناديق المحليين، إذ يعكس نطاق الاستثمار المتاح محليًا. وتستخدم بطاقة أداء تقرير SPIVA لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هذا المؤشر لقياس أداء الصناديق النشطة المحلية.
مؤشر ستاندرد آند بورز السعودي للأسواق الواسعة: مؤشر سوقي واسع النطاق مُصمّم خصيصًا لمديري الصناديق الدوليين، مع تعديل أوزان مكوناته وفقًا لحدود الاستثمار الأجنبي، ويُعتبر المعيار المعتمد للتوزيعات العالمية.

وتكشف البيانات أن سوق المملكة العربية السعودية تسير بخطى ثابتة نحو النضج، وقد أصبحت أكثر جاذبية للاستثمار المؤسسي ومن غير السهل التفوق عليها.

وأظهرت نتائج عام 2025 تحولًا جذريًا في الصورة التي كانت تبدو أكثر إيجابية لمديري الصناديق النشطة في منتصف العام. فخلال النصف الأول من عام 2025، كان أداء نحو 39% من الصناديق النشطة التي تركز على السوق السعودي أقل من المؤشر المرجعي. وعلى مدار عام 2025 بأكمله، بلغت نسبة الصناديق التي كان أداؤها أقل من المؤشر المرجعي 67%. وقد كان النصف الثاني من العام هو المحرك الرئيسي لهذا التحول، حيث انخفضت نسبة الصناديق المكونة للمؤشر التي تفوقت على المؤشر المرجعي من 35% إلى 26%. وقد أثبتت نتائج الصناديق النشطة قصيرة الأجل عدم استقرارها الكافي للانعكاس خلال ستة أشهر.

ومع امتداد الأفاق الزمنية، يزداد تأثير المؤشر المرجعي. وبلغت نسبة الأداء الضعيف 43.5% على مدى ثلاث سنوات، و17.6% على مدى خمس سنوات، و61.9% على مدى عشر سنوات، مع تراجع 57.1% من الصناديق عن المؤشر على أساس معدل المخاطر خلال العقد الماضي.

ويُعدّ معدل بقاء صناديق الأسهم السعودية المؤشر الأكثر اقناعًا على استقرار السوق. فمع معدل بقاء يبلغ 81% على مدى عشر سنوات، يُعتبر نظام صناديق الأسهم في المملكة الأكثر استدامة في المنطقة، متفوقًا على دول مجلس التعاون الخليجي (71%)، وتقريبًا ضعف معدل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (44%). ويشير هذا إلى بيئة إدارة أصول محلية مستقرة ومهنية نسبيًا، تتطور نحو بيئة مؤسسية متطورة تُصبح فيها استراتيجيات الاستثمار السلبي أكثر جدوى.

يُعدّ معدل بقاء صناديق الأسهم السعودية المؤشر الأبرز على استقرار السوق. فمع معدل بقاء يبلغ 81% على مدى عشر سنوات، يُعتبر نظام صناديق الأسهم في المملكة العربية السعودية الأكثر استدامة في المنطقة.

نظرة مستقبلية

تجاوزت المملكة العربية السعودية تقلبات أسعار السلع الأساسية، وأعطت الأولوية للتنويع والعمق والانفتاح. ويساهم الانتقال إلى نظام الاستثمار الأجنبي المباشر في توسيع نطاق الوصول إلى الأسواق، بينما يستمر التغير في تركيبة الأسواق الاستثمارية المتاحة في المملكة في الحد من المخاطر طويلة الأجل.

وتبلغ أهمية السوق في مؤشر ستاندرد آند بورز للأسواق الناشئة الواسعة 2.86%، بانخفاض عن ذروته البالغة 4.65% في سبتمبر 2022. ويأتي هذا الانخفاض نتيجة مباشرة للأداء الضعيف نسبيًا، وهو بمثابة تذكير بأن أهمية المؤشر تُكتسب باستمرار. ولم تعد المملكة العربية السعودية مجرد سوق إقليمية، بل أصبحت مكونًا هيكليًا هامًا في أسهم الأسواق الناشئة التي لا تزال عوائدها مرتبطة بقاعدة قطاعية مركزة. وتشير البيانات المتعلقة بالأداء النشط مقابل الأداء السلبي إلى سوق أوسع نطاقًا وأكثر كفاءة في المؤشرات، حيث يمثل الاستثمار في المؤشرات الخيار الافتراضي المعقول، وحيث تمنح عمليات تدوير المحافظ الحادة، كتلك التي شهدها عام 2025، مكافآت دورية لاختيار الأسهم.

ضعف الأداء يزداد على المدى الطويل

النطاق الزمني	ضعف الأداء (المطلق)	ضعف الأداء (المعدل حسب المخاطر)	معدل البقاء
سنة واحدة	%66.7	غير منطبق	%100
3 سنوات	%43.5	%43.5	%100
5 سنوات	%17.6	%17.6	%100
10 سنوات	%61.9	%57.1	%81

البيانات كما في 31 ديسمبر 2025.
يمثل الجدول نتائج بطاقة أداء SPIVA الشرق الأوسط لنهاية عام 2025.
المصدر: إس آند بي جلوبال داوجونز إنديسيز.
حقوق الطبع والنشر © 2026 محفوظة لشركة إس آند بي جلوبال.

التحول الهيكلي يمضي قدمًا: كيف تُطوّر المملكة العربية السعودية أسواق الدين لديها

تواصل المملكة العربية السعودية عملية التحول في أسواقها المالية وأسواق رأس المال من خلال الإصلاحات لجذب رؤوس الأموال الدولية.

تيموتشين إنجين، المدير الإداري ورئيس قسم التصنيفات المحلية في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى والشرق الأوسط، وكالة إس آند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية

جيسيكا تان، مديرة منتجات مؤشرات الدخل الثابت، إس آند بي داو جونز إنديسيز

لوكا روسي، مدير مشارك، وكالة إس آند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية

سميرة منسا، المديرة الإدارية ورئيسة قسم التصنيفات المحلية في أفريقيا، وكالة إس آند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية

مشارك:

زينة نصر الدين، المديرة المساعدة، وكالة إس آند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية

هناء شعيب، المدير العام، رئيس قسم التحليلات، التصنيفات متعددة التخصصات، المملكة العربية السعودية، وكالة إس آند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية

أبرز النقاط

تنتقل المملكة العربية السعودية تدريجيًا من كونها مصدرًا لرأس المال إلى كونها مستوردًا له، وذلك في إطار سعيها المستمر لتطوير وتعميق أسواق رأس المال المحلية لديها لتمويل المشاريع الكبيرة وتنويع اقتصادها.

على الرغم من أن سوق السندات بالعملة المحلية لا يزال في مراحله الأولى من التطوير، إلا أن السلطات تتخذ العديد من المبادرات لتحفيز نموه.

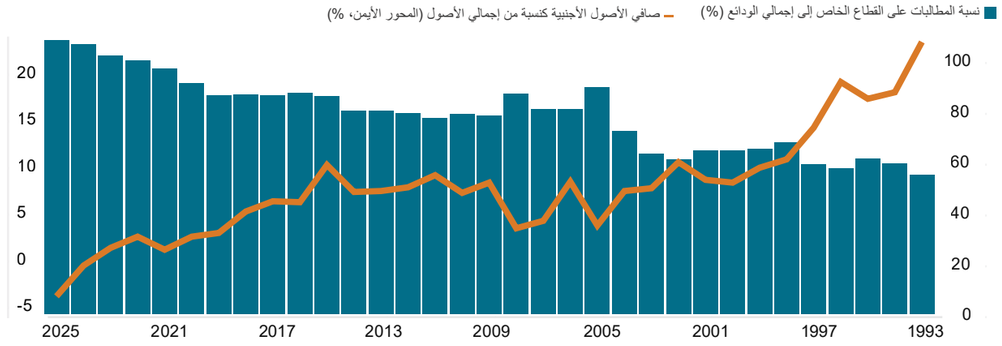
تنظر المملكة العربية السعودية إلى تطوير قاعدة المستثمرين المؤسسيين المحليين، وهي استراتيجية ساهمت في زيادة العمق والسيولة في أسواق العملات المحلية الناضجة مثل جنوب إفريقيا وتشيلي.

وتؤدي مؤشرات السندات دورًا حاسمًا في تطوير سوق رأس المال، إذ توفر معايير مرجعية لتعزيز ثقة المستثمرين وفهم ديناميكيات السوق. كما أنها تسهل تخصيص رأس المال بالإضافة إلى تتبع الأداء.

مستعد للتعمق أكثر؟ امسح رمز الاستجابة السريعة للوصول إلى البيانات التفاعلية على spglobal.com والاطلاع على القصص ذات الصلة.



تطور هيكل التمويل في النظام المصرفي السعودي



البيانات كما في 31 ديسمبر 2025.
المصادر: البنك المركزي السعودي، إس أند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية.
جميع الحقوق محفوظة © 2026 إس أند بي جلوبال.

الاحتياجات التمويلية والمتطلبات التنظيمية تعمل كمحركات رئيسية

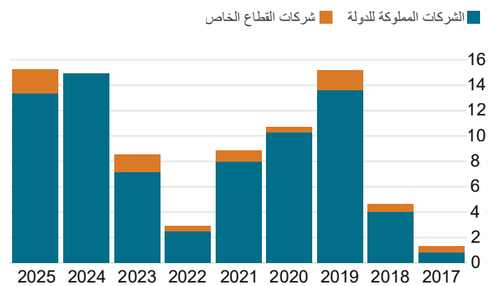
أدى تنفيذ رؤية 2030 إلى متطلبات تمويلية كبيرة خلال السنوات القليلة الماضية. فقد زادت البنوك السعودية إجمالي قروضها بما يقارب 400 مليار دولار أمريكي بين عامي 2020 و2025، بمتوسط نمو سنوي للائتمان بلغ نحو 13%، مقارنةً بنمو الودائع بنسبة 8.5%، وفقًا للبنك المركزي السعودي. ونتيجةً لذلك، لجأت البنوك بشكل متزايد إلى أسواق رأس المال الدولية، وانتقل النظام المصرفي من وضعه التقليدي المتمثل في صافي الأصول الخارجية إلى وضع صافي الخصوم الخارجية في عام 2024. وترافق هذا التحول مع زيادة ملحوظة في نسبة مطالبات القطاع الخاص إلى إجمالي الودائع، والتي بلغت نحو 108% بنهاية عام 2025. وبلغت نسبة صافي الخصوم الخارجية إلى إجمالي الأصول نحو 4%.

أعلنت المملكة العربية السعودية عن برنامج تطوير القطاع المالي في عام 2018 بهدف الارتقاء بأسواقها المالية، حيث ينسق صناع القرار الرئيسيون جهودهم في مختلف المبادرات. ومنذ ذلك الحين صدرت العديد من اللوائح، بما في ذلك الموافقة على إطار تنظيمي يسمح للمستثمرين الأجانب غير المقيمين بالاستثمار المباشر في سوق الأسهم السعودية ابتداءً من فبراير 2026.

زخم قوي في سوق رأس مال الدين بالعملات الأجنبية

- وفقًا لتقديراتنا، أصدرت الشركات السعودية غير المالية سندات مقومة بالعملات الأجنبية بقيمة 82.3 مليار دولار أمريكي تقريبًا بين عامي 2017 و2025. ويمثل هذا الرقم التراكمي أقل من 7% من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع للمملكة في عام 2025. وأما الشركات التي يمتلك فيها صندوق الاستثمارات العامة - صندوق الثروة السيادي السعودي - حصصًا مباشرة أو غير مباشرة فقد بلغت قيمة إصداراتها 74.7 مليار دولار أمريكي، أي ما يقارب 90% من إجمالي الإصدارات. وأصدرت شركة أرامكو السعودية وحدها سندات بقيمة 47 مليار دولار أمريكي. وفي هذا التقرير، استُبعدت الإصدارات المباشرة لصندوق الاستثمارات العامة من إحصاءات إصدارات الشركات، نظرًا لاعتبارها جزءًا من مظلة الحكومة العامة. ويمتلك صندوق الاستثمارات العامة حصصًا في بعض أكبر الشركات في المملكة، بما في ذلك أرامكو، ومعادن، والسعودية للطاقة (الشركة السعودية للكهرباء سابقًا)، وشركة الاتصالات السعودية. وإلى جانب إصداراته الخاصة من السندات، طرح الصندوق السيادي عددًا من شركات محفظته الاستثمارية في أسواق رأس المال للأسهم والسندات. ونتوقع في السنوات القادمة دخول المزيد من الشركات من محفظة صندوق الاستثمارات العامة إلى الأسواق، وذلك رهنًا بظروف السوق.

الإصدارات العابرة للحدود تكتسب زخمًا
إصدارات الشركات السعودية غير المالية العابرة للحدود منذ 2017
(مليار دولار أمريكي)



البيانات كما في 31 ديسمبر 2025.
تُستثنى إصدارات صندوق الاستثمارات العامة.
المصادر: البيانات المالية للشركات؛ إس أند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية، ريفينيتيف، مصادر أخرى.
جميع الحقوق محفوظة © 2026 إس أند بي جلوبال.

سوق رأس مال دين الشركات بالعملة المحلية لا يزال في مرحلة ناشئة

في حين أن سوق رأس المال ديون الشركات بالعملة المحلية في المملكة العربية السعودية، بما في ذلك المؤسسات المالية، لا يزال في مراحله الأولى من التطوير، فإن السلطات تهدف إلى تطوير سوق سائلة تضم مُصْدرين ومستثمرين متنوعين.

وبلغ إجمالي الإصدارات القائمة في نهاية عام 2025 نحو 35.3 مليار دولار أمريكي، بزيادة عن 15.5 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من عام 2020. وتشير تقديراتنا إلى أن سندات الشركات المحلية في المملكة العربية السعودية، بما في ذلك سندات المؤسسات المالية، مثلت نحو 2.8% من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع للمملكة في عام 2025، وهو ما يقل بشكل ملحوظ عن مثيلاتها في أسواق ناشئة رئيسية أخرى. وتُعد المؤسسات المالية السعودية المستثمر الرئيسي، وتميل إلى الاحتفاظ بالسندات حتى تاريخ استحقاقها.

يُمكّن سوق الدين المحلي المتطور المُصْدرين من الوصول إلى مجموعات مختلفة من رأس المال بشروط وأحكام متباينة لتلبية احتياجات التمويل المتنوعة.

ورغم هيمنة الشركات المملوكة للدولة الحاصلة على تصنيف ائتماني عالي على سوق رأس المال الدين السعودي، نتوقع أن يتغير هذا الوضع تدريجيًا. ويُعدّ وجود تصنيفات ائتمانية تغطي نطاقًا أوسع من مستويات الجودة الائتمانية مؤشرًا هامًا على نضج سوق رأس المال الدين. وقد تتطور التصنيفات الائتمانية، التي تعكس التوزيع الواسع للجودة الائتمانية، بوتيرة أسرع في المملكة العربية السعودية مقارنةً بأسواق أخرى، نظرًا لتوقعات التحول الاقتصادي وما يرتبط بها من احتياجات تمويلية. فعلى سبيل المثال، نشأت التصنيفات الائتمانية في الولايات المتحدة في أوائل القرن العشرين، ولكن استغرق الأمر عقودًا حتى شمل توزيعها كامل النطاق. وقد تطورت أسواق أخرى بشكل مشابه للولايات المتحدة، مع مراعاة الفروقات الدقيقة في كل سوق على حدة.

بالإضافة إلى أسواق الدين بالعملات المحلية والأجنبية، تعمل المملكة العربية السعودية على تطوير سوق الأوراق المالية المدعومة برهن عقاري سكني.

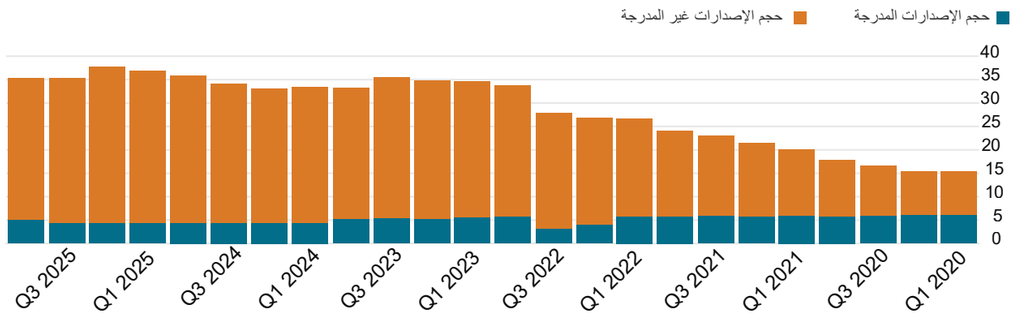
ويقدّم التوريق مصدرًا بديلًا للتمويل للبنوك السعودية، إذ يجمع بين حشد السيولة وتخفيف أعباء رأس المال وإمكانية الحدّ من تركيز قروض القطاعات المختلفة. ومن المتوقع أن يسهم تطوير المملكة العربية السعودية لحلول التمويل المهيكل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وتحديث إطار التوريق لديها في تعزيز حلول تمويل أسواق رأس المال المحلية والدولية في مختلف القطاعات.

تجاوزت قروض الرهن العقاري التي قدمتها البنوك السعودية 200 مليار دولار أمريكي كما في 30 يونيو 2026، وذلك وفقًا لبيانات البنك المركزي السعودي. وعلى الرغم من التقلبات، لا تزال أسس سوق الإسكان السعودي متينة بفضل التوسع الحضري والنمو السكاني والسياسات الحكومية الداعمة لملكية المساكن. وقد شهدت القروض العقارية للأفراد نموًا بنسبة 3.7% على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2026، ومن المتوقع أن تصل إلى نحو 15.6 مليار دولار أمريكي سنويًا، أي بمعدل نمو سنوي مركب قدره 7.8% بدءًا من عام 2024.

وفي الدول التي شهدت فيها أسواق رأس مال الدين المحلية للشركات تقدمًا، ساهم المستثمرون المؤسسيون المحليون المتخصصون في عمق السوق وسيولته، مما جعلها أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب.

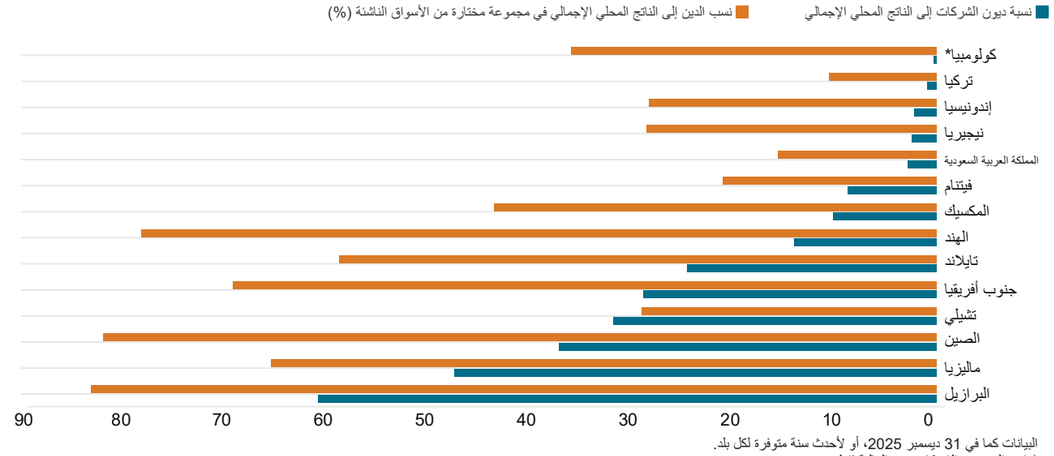
ففي تشيلي، على سبيل المثال، تمثلت إحدى أهم المحطات في اعتماد نظام تقاعد مخصخص بالكامل عام 1981، يقوم على مساهمات محددة من الموظفين، ويتضمن إلزامية الاستثمار في أسواق رأس المال المحلية. ومع زيادة الأصول المُدارة من قبل صناديق معاشات التقاعد الخاصة، دعم الطلب القوي على الأصول المحلية نمو سوق السندات المحلية.

معظم الإصدارات القائمة في سوق دين الشركات المحلية السعودية غير مدرجة
الإصدارات المدرجة مقابل الإصدارات غير المدرجة، من الربع الأول 2020 إلى الربع الرابع 2025 (مليار دولار أمريكي)



البيانات كما في 31 ديسمبر 2025.
يشمل مصطلح «الشركات» الشركات المالية وغير المالية.
المصادر: تداول، إس أند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية.
جميع الحقوق محفوظة © 2026 إس أند بي جلوبال.

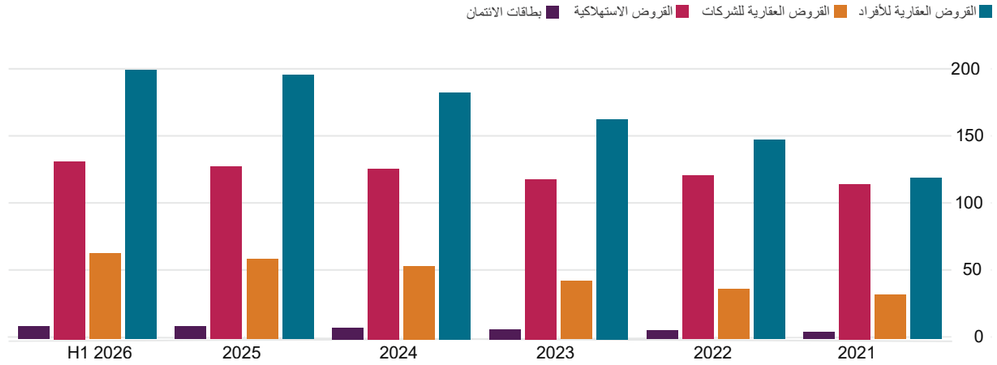
وضع سوق راس مال الدين بالعملة المحلية السعودية: مقارنة



البيانات كما في 31 ديسمبر 2025، أو لأحدث سنة متوفرة لكل بلد.
*يشير إلى ديون الشركات غير المالية فقط.
الدين المحلي فقط.
المصادر: البنوك المركزية المحلية، AsianBondsOnline للبلدان الآسيوية، بنك التسويات الدولية، صندوق النقد الدولي، إس آند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية.
جميع الحقوق محفوظة © 2026 إس آند بي جلوبال.

التمويل العقاري والأصول الاستهلاكية يعززان إمكانات التوريق في السعودية

أرصدة القروض السعودية حسب فئة الأصول (مليار دولار أمريكي)



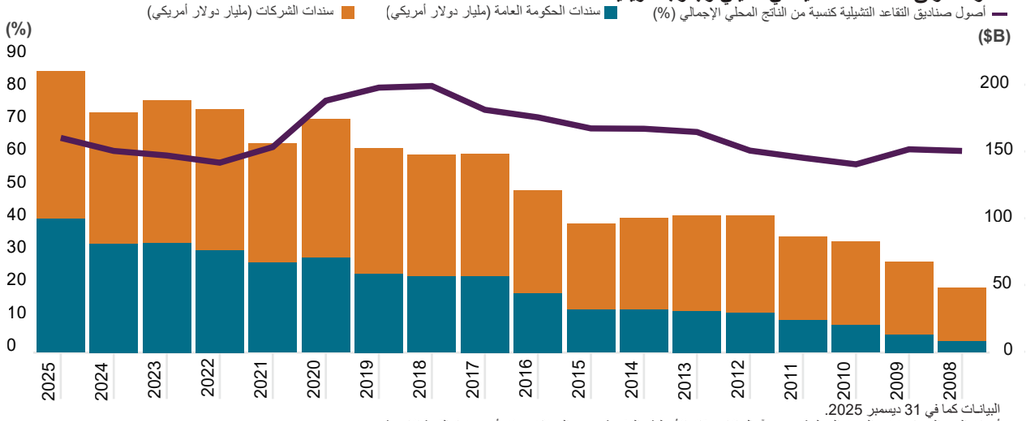
البيانات كما في يوليو 2026.
المصدر: البنك المركزي السعودي.
جميع الحقوق محفوظة © 2026 إس آند بي جلوبال.

وبالمثل، كان للمستثمرين المؤسسيين المحليين دور حاسم في تطوير السوق في جنوب أفريقيا، حيث تتمتع المؤسسات المالية في جنوب أفريقيا بمستوى عالٍ من التطور، وتَعُدّ من .المستثمرين الرئيسيين، حيث تبلغ نسبة الأصول المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي ما يقارب 100%، وفقًا لبيانات وكالة إس آند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية.

ويُعد توسيع قاعدة المستثمرين المؤسسيين أحد أهم أولويات المملكة العربية السعودية. فقد شهد قطاع إدارة الأصول في المملكة نموًا بلغ 12% سنويًا خلال الفترة من 2015 إلى 2024، بينما بلغ إجمالي الأصول المُدارة أكثر من 330 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2025، وذلك وفقًا لإحصاءات هيئة السوق المالية.

التحول الهيكلي يمضي قدمًا: كيف تطور المملكة العربية السعودية أسواق الدين لديها

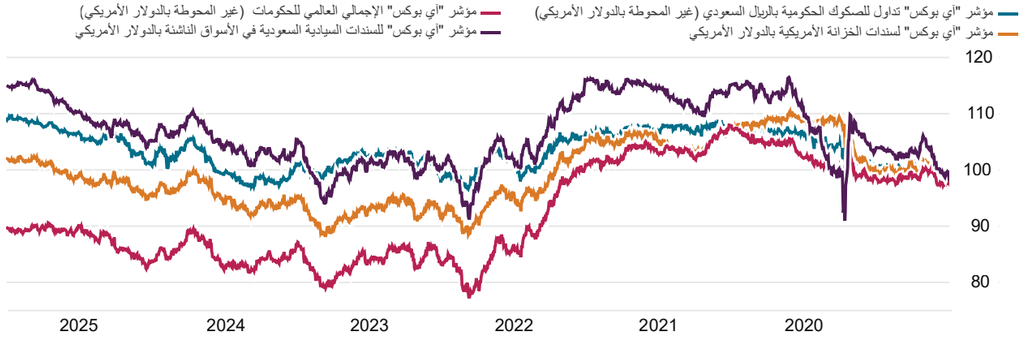
صعود أسواق السندات المحلية في تشيلي وجنوب أفريقيا



البيانات كما في 31 ديسمبر 2025.
أوراق الدين الصادرة في السوق المحلية بجميع آجال الاستحقاق الأصلية والمقومة بجميع العملات، وفق أرصدتها بالقيمة الاسمية.
يشمل مصطلح «الشركات» الشركات المالية وغير المالية.
المصادر: بنك الاحتياطي الفيدرالي في سانت لويس، هيئة الإشراف على صناديق التقاعد، البنك المركزي التشيلي، إس آند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية.
جميع الحقوق محفوظة © 2026 إس آند بي جلوبال.

تفوق أداء أدوات الدين السيادي السعودي المقومة بالدولار الأمريكي والريال السعودي على سندات الخزانة الأمريكية والسندات الحكومية العالمية

إعادة تعيين خط الأساس لمؤشر العائد الإجمالي

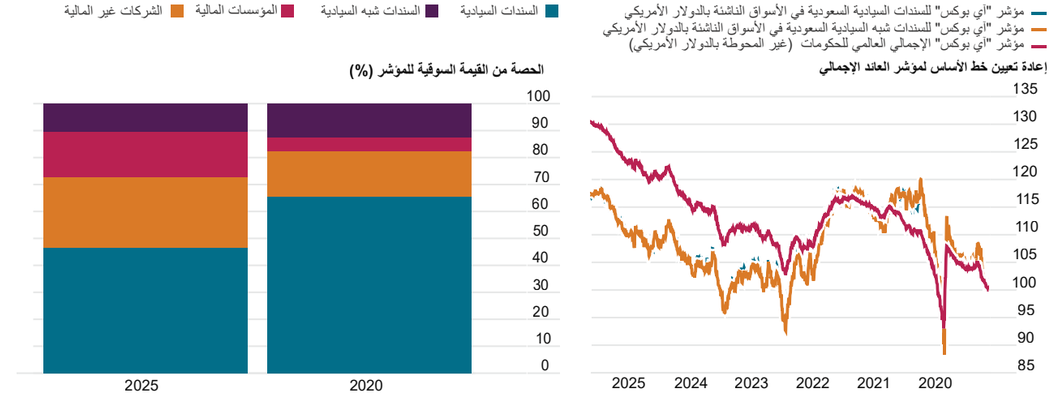


البيانات من 30 يونيو 2019 إلى 31 ديسمبر 2025.
أداء المؤشر مقوم بالدولار الأمريكي، مع إعادة الأساس إلى 100 في 30 يونيو 2019.
أُطلق مؤشر "اي بوكس" تداول للصكوك الحكومية بالريال السعودي (غير المحوطة بالدولار الأمريكي) في 27 فبراير 2025. جميع البيانات السابقة لهذا التاريخ هي بيانات افتراضية خضعت للاختبار بأثر رجعي.لا يضمن الأداء السابق النتائج المستقبلية. الرسم البياني لأغراض توضيحية ويعكس أداءً تاريخيًا افتراضيًا. يُرجى الاطلاع على الإفصاح المتعلق بالأداء في نهاية هذا التقرير للحصول على مزيد من المعلومات حول القيود الملازمة للأداء الخاضع للاختبار بأثر الرجعي.
المصدر: إس آند بي داو جونز إنديسيز.
جميع الحقوق محفوظة © 2026 إس آند بي جلوبال.

دور مؤشرات السندات في تطوير أسواق رأس المال

شكّل إنشاء منحنى العائد السيادي من قبل وزارة المالية عبر المركز الوطني لإدارة الدين إنجازًا هامًا لأسواق رأس المال الدين في المملكة العربية السعودية. فمن خلال إصدار صكوك مقومة بالريال شهريًا، أرست هذه المبادرة منحنى عائد سيادي بالعملة المحلية يمكن للمُصْدرين غير السياديين الاستناد إليه كمعيار مرجعي.

تفوق أداء سندات الشركات السعودية المقومة بالدولار الأمريكي على السندات السيادية وشبه السيادية في ظل تنويع السوق



البيانات من 30 يونيو 2019 إلى 31 ديسمبر 2025.
أداء المؤشر مقوم بالدولار الأمريكي، مع إعادة تعيين خط الأساس عند 100 في 30 يونيو 2019.
أُطلق مؤشر "آي بوكس" للسندات السيادية السعودية في الأسواق الناشئة بالدولار الأمريكي في 15 يونيو 2024. جميع البيانات السابقة لهذا التاريخ هي بيانات افتراضية خضعت للاختبار بأثر رجعي. لا يضمن الأداء السابق النتائج المستقبلية. الرسم البياني لأغراض توضيحية ويعكس أداءً تاريخيًا افتراضيًا. يُرجى الاطلاع على الإفصاح المتعلق بالأداء في نهاية هذا التقرير للحصول على مزيد من المعلومات حول القيود الملازمة للأداء الخاضع للاختبار بأثر الرجعي.

المصدر: إس آند بي داو جونز إنديسيز.
جميع الحقوق محفوظة © 2026 إس آند بي جلوبال.

وتُنوع المملكة العربية السعودية محفظة ديونها بين التمويل المحلي والدولي، حيث تُعدّ الديون المقوّمة بالدولار الأمريكي المصدر الرئيسي للإصدارات الدولية. ويجري تتبّع السندات والصكوك المقوّمة بالدولار الأمريكي الصادرة عن المملكة العربية السعودية من خلال مؤشر "آي بوكس" (iBoxx) للسندات السيادية السعودية في الأسواق الناشئة بالدولار الأمريكي.

وتدعم مؤشرات السندات تطوير أسواق رأس المال من خلال توفير معايير تساعد المشاركين في السوق على تقييم الأداء وبناء الثقة عبر سجلات أداء موثقة. كما أنها تحدد نطاقات استثمارية قابلة للتطبيق بمنهجيات شفافة، مما يُمكّن المستثمرين من فهم ديناميكيات السوق مع مراعاة قيودهم الخاصة.

أُطلق مؤشر "آي بوكس" (iBoxx) تداول للصكوك الحكومية بالريال السعودي عام 2020 بالتعاون مع السوق المالية السعودية (تداول)، بهدف تتبع أداء الصكوك الحكومية المحلية المقومة بالريال السعودي. ويُعدّ هذا المؤشر الأول من نوعه المخصص للديون الحكومية المقومة بالريال، ويهدف إلى تطوير وتعزيز الشفافية في سوق رأس المال السعودي، مع تسهيل مشاركة أوسع للمستثمرين المحليين والدوليين. وتُمثل الصكوك أكثر من 99% من إصدارات الدين الحكومي السعودي المقومة بالريال.

شهدت تركيبة المُصدرين في سوق الدين السعودي المقوم بالدولار أمريكي تنوعًا ملحوظًا على مدى السنوات الخمس الماضية. ولا تزال الجهات السيادية تمثل الشريحة الأكبر، إلا أن حصتها من القيمة السوقية الإجمالية للمؤشر انخفضت إلى أقل من 50%، في حين ارتفعت حصص قطاع الخدمات المالية والسندات شبه السيادية. ويعكس هذا التحول تزايد مشاركة البنوك والكيانات المدعومة حكوميًا في سوق رأس المال الدين لتأمين التمويل اللازم لمبادرة رؤية 2030.

نظرة مستقبلية

مع تطور ظروف التمويل المحلية، تتجه المزيد من الشركات السعودية إلى أسواق رأس المال لتنويع مصادر تمويلها، مما يدعم إصدار السندات بالعملات الأجنبية. وعادةً ما تبدأ الأسواق بكيانات القطاع العام ذات التصنيف الائتماني العالي قبل أن تتطور من خلال التنويع لتشمل نطاقًا أوسع من كيانات القطاع الخاص الحاصلة على تصنيف ائتماني منخفض. وبالنسبة للمملكة العربية السعودية، نتوقع أن تحذو كيانات القطاع الخاص حذوها وتزيد من إصدارها للسندات المقومة بالعملات الأجنبية خلال السنوات القليلة المقبلة، مما سيؤدي إلى توزيع أوسع للتصنيفات الائتمانية بين المُصدرين النشطين. وتخضع هذه التوقعات لعودة الأوضاع الجيوسياسية الإقليمية إلى طبيعتها.

إضافةً إلى ذلك، تواصل السلطات السعودية دعمها لتطوير سوق الدين المحلي الناشئ. وقد تُسهم التطورات التنظيمية المستقبلية في دعم النمو، ومن الممكن أن ترتفع نسبة سندات الشركات المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي عن مستوياتها الحالية. ومع ذلك، قد تؤثر التطورات الجيوسياسية الراهنة سلبًا على معنويات المستثمرين في المنطقة، وتُعيق فرص نمو أسواق رأس المال السعودية.

النسخة الرسمية لهذا التقرير هي باللغة الإنجليزية، وهي تمثّل النسخة الوحيدة ذات التأثير القانوني والسائدة دومًا. أما الترجمة فقد قدمت للمساعدة فقط.

The official version of this report is in English, which represents the only version of legal effect and must always prevail.
The translation has been produced for convenience only.

إخلاء المسؤولية لشركة إس آند بي داوجونز إنديسيز

© 2026 شركة إس آند بي داوجونز إنديسيز. جميع الحقوق محفوظة. S&P، وS&P 500، وSPX، وSPY، وThe 500، وUS 500، وUS 30، وS&P 100، و S&P COMPOSITE 1500، وS&P 400، وS&P 600، وS&P 600، وS&P SMALLCAP 600، وS&P GIVI، وS&P GLOBAL TITANS، و DIVIDEND ARISTOCRATS، وDIVIDEND MONARCHS، وBUYBACK ARISTOCRATS، وSELECT SECTOR، وS&P MAESTRO، و S&P PRISM، وGICS، وSPIVA، وSPDR، وINDEXOLOGY، و iTraxx، وiBoxx، وABX، وADBI، وCDX، وCMBX، وMBX، وMCDX، و PRIMEX، وHHPI، وSOVX هي علامات تجارية لشركة S&P Global, Inc. ("S&P Global") أو فروعها الشركات التابعة. تُعدّ DOW JONES وDJIA و THE DOW وDOW JONES INDUSTRIAL AVERAGE علامات تجارية لشركة Dow Jones Trademark Holdings LLC ("داو جونز"). وهذه العلامات التجارية، بالإضافة إلى علامات أخرى، مرخصة لصالح شركة إس آند بي داوجونز إنديسيز. يُحظر إعادة توزيع أو نسخ هذا المحتوى، كليًا أو جزئيًا، دون الحصول على إذن خطي من شركة إس آند بي داوجونز إنديسيز. ولا تُشكّل هذه الوثيقة عرضًا للخدمات في المناطق التي لا تمتلك فيها شركة إس آند بي داوجونز إنديسيز أو إس آند بي جلوبال أو داو جونز أو الشركات التابعة لها (ويُشار إليها مجتمعين باسم "شركة إس آند بي داوجونز إنديسيز") التراخيص اللازمة. وباستثناء بعض خدمات حساب المؤشرات المخصصة، فإن جميع المعلومات التي تُقدّمها شركة إس آند بي داوجونز إنديسيز هي معلومات عامة وغير مُخصصة لتلبية احتياجات أي فرد أو كيان أو مجموعة أفراد. وتتقاضى شركة إس آند بي داوجونز إنديسيز أتعاب مقابل ترخيص مؤشراتها لأطراف ثالثة وتقديم خدمات حساب المؤشرات المخصصة. ولا يُعد الأداء السابق للمؤشر مؤشرًا أو ضمانًا للنتائج المستقبلية.
لا يمكن الاستثمار مباشرةً في مؤشر ما. ومع ذلك، قد يكون التعرض لفئة أصول يمثلها مؤشر ما متاحًا من خلال أدوات استثمارية قائمة على ذلك المؤشر. ولا ترعى إس آند بي داوجونز إنديسيز، ولا تُؤيد، ولا تبيع، ولا تُروج، ولا تُدير أي صندوق استثماري أو أداة استثمارية أخرى تُقدمها أطراف خارجية وتسعى إلى تحقيق عائد استثماري بناءً على أداء أي مؤشر. لا تضمن إس آند بي داوجونز إنديسيز أن المنتجات الاستثمارية القائمة على المؤشر ستتتبع أداء المؤشر بدقة أو تُحقق عوائد استثمارية إيجابية. لا يعكس أداء المؤشر تكاليف التداول أو رسوم الإدارة أو المصاريف. لا تُقدم إس آند بي داوجونز إنديسيز أي تعهد بشأن جدوى الاستثمار في أي صندوق استثماري أو أداة استثمارية أخرى من هذا القبيل. ولا ينبغي اتخاذ قرار الاستثمار في أي صندوق استثماري أو أداة استثمارية أخرى من هذا القبيل بناءً على أي من البيانات الواردة في هذه الوثيقة. ولا تُعدّ إس آند بي داوجونز إنديسيز مستشارًا استثماريًا، أو مستشارًا لتداول السلع، أو مُشغّلًا لمجمعات السلع، أو وسيطًا ماليًا، أو جهة ائتمانية، أو مُروّجًا (كما هو مُعرَّف في قانون الشركات الاستثمارية لعام 1940 وتعديلاته)، أو "خبيرًا" كما هو منصوص عليه في المادة 15 من قانون الولايات المتحدة، الفقرة 77k(a)، أو مستشارًا ضريبيًا. كما أن إدراج أي ورقة مالية، أو سلعة، أو عملة مشفرة، أو أي أصل آخر ضمن مؤشر لا يُعدّ توصية من إس آند بي داوجونز إنديسيز بشراء أو بيع أو الاحتفاظ بتلك الورقة المالية، أو السلعة، أو العملة المشفرة، أو الأصل الآخر، كما لا يُعتبر ذلك نصيحة استثمارية أو نصيحة لتداول السلع.

أُعدّت هذه المواد لأغراض إعلامية فقط، استنادًا إلى معلومات متاحة للجمهور ومن مصادر يُعتقد أنها موثوقة. لا يجوز تعديل أي محتوى وارد في هذه المواد (بما في ذلك بيانات المؤشرات، والتصنيفات، والتحليلات والبيانات المتعلقة بالائتمان، والأبحاث، والتقييمات، والنماذج، والبرامج، أو أي تطبيق أو مخرجات أخرى منها) أو أي جزء منه ("المحتوى")، أو عكسية له، أو إعادة إنتاجه، أو توزيعه بأي شكل أو وسيلة، أو تخزينه في قاعدة بيانات أو نظام استرجاع، دون الحصول على إذن خطي مسبق من شركة إس آند بي داوجونز إنديسيز. ولا يجوز استخدام المحتوى لأي أغراض غير قانونية أو غير مصرح بها. لا تضمن شركة إس آند بي داوجونز إنديسيز ومزودو البيانات من الأطراف الثالثة والجهات المرخصة التابعة لها (يُشار إليهم مجتمعين باسم "أطراف شركة إس آند بي داوجونز إنديسيز") دقة المحتوى أو اكتماله أو توقيته أو توافره. ولا تتحمل أطراف شركة إس آند بي داوجونز إنديسيز المسؤولية عن أي أخطاء أو سهو، بغض النظر عن السبب أو عن النتائج المُتحصل عليها من استخدام المحتوى. يُقدَّم المحتوى على أساس "كما هو". وتخلي أطراف شركة إس آند بي داوجونز إنديسيز مسؤوليتها عن جميع الضمانات الصريحة أو الضمنية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، أي ضمانات تتعلق بقابلية التسويق، أو الملاءمة لغرض، أو استخدام معين، أو الخلو من الأخطاء البرمجية أو العيوب التقنية، أو ضمان استمرارية عمل المحتوى دون انقطاع، أو عمله مع أي تكوين محدد للتطبيقات البرمجية أو الأجهزة. ولا تتحمل أطراف شركة إس آند بي داوجونز إنديسيز بأي حال من الأحوال المسؤولية تجاه أي طرف عن أي أضرار مباشرة أو غير مباشرة أو عرضية أو نموذجية أو تعويضية أو تحذيرية أو تعويضية أو تأديبية أو خاصة أو تبعية أو تكاليف أو نفقات أو أتعاب قانونية أو خسائر (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، فقدان الدخل أو فقدان الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى، حتى لو أُبلغت بإمكانية حدوث مثل هذه الأضرار.

تحافظ شركة إس آند بي جلوبال على فصل بعض أنشطة أقسامها ووحداتها التجارية عن بعضها حفاظًا على استقلاليتها وموضوعيتها. ونتيجةً لذلك، قد تمتلك بعض أقسام ووحدات شركة إس آند بي جلوبال معلومات غير متاحة لوحدات أخرى. وقد وضعت شركة إس آند بي جلوبال سياسات وإجراءات للحفاظ على سرية بعض المعلومات غير العامة التي تحصل عليها في سياق كل عملية تحليلية.
بالإضافة إلى ذلك، تقدم شركة إس آند بي داوجونز إنديسيز مجموعة واسعة من الخدمات للعديد من المؤسسات، أو الخدمات المتعلقة بها، بما في ذلك مُصدري الأوراق المالية، ومستشاري الاستثمار، ووسطاء الأوراق المالية، والبنوك الاستثمارية، والمؤسسات المالية الأخرى، والوسطاء الماليين، وبالتالي قد تتلقى رسومًا أو مزايا اقتصادية أخرى من تلك المؤسسات، بما في ذلك المؤسسات التي قد توصي بأوراقها المالية أو خدماتها، أو تصنيفها، أو إدراجها في محافظ نموذجية، أو تقيّمها، أو التعامل معها بأي شكل آخر.

الإفصاح عن الأداء/بيانات مستندة إلى اختبارات بأثر رجعي

أُطلق المؤشر "آي بوكس" (iBoxx) تداول للصكوك الحكومية بالريال السعودي (غير المحوطة بالدولار الأمريكي) في 27 فبراير 2025. كما أُطلقت مؤشرات "آي بوكس" (iBoxx) للسندات السيادية السعودية في الأسواق الناشئة بالدولار الأمريكي في 15 يونيو 2024. وتُعد جميع المعلومات المُقدمة قبل تاريخ إطلاق المؤشر هي معلومات افتراضية (مُختبرة بأثر رجعي)، وليست أداءً فعليًا، وتستند إلى منهجية المؤشر السارية في تاريخ الإطلاق. ومع ذلك، عند إنشاء بيانات تاريخية مُختبرة بأثر رجعي لفترات تشهد حالات شذوذ في السوق أو فترات أخرى لا تعكس بيئة السوق الحالية العامة، قد تُخفّف قواعد منهجية المؤشر لتشمل نطاقًا واسعًا من الأوراق المالية لمحاكاة السوق المستهدف الذي صُمم المؤشر لقياسه أو الاستراتيجية التي صُمم المؤشر لتغطيتها. على سبيل المثال، قد تُخفّض عتبات القيمة السوقية والسيولة. بالإضافة إلى ذلك، لم تُؤخذ الانقسامات في الاعتبار في بيانات الاختبار بأثر رجعي فيما يتعلق بمؤشرات إس آند بي للعملات المشفرة. وبالنسبة لمؤشرات إس آند بي للعملات المشفرة لأكبر 5 و10 عملات ذات الأوزان المتساوية، لم يُؤخذ عنصر الحفظ في الاعتبار ضمن المنهجية؛ إذ يعتمد سجل الاختبار بأثر رجعي على مكونات المؤشر التي تستوفي شرط الحفظ كما في تاريخ الإطلاق. كما أن معالجة إجراءات الشركات في أداء الاختبار بأثر رجعي قد تختلف عن معالجتها في المؤشرات الحية نظرًا لصعوبة محاكاة قرارات إدارة المؤشر. ويمكن الاطلاع على التفاصيل الكاملة لمنهجية المؤشر على الموقع www.spglobal.com/spdji. ويعكس أداء الاختبار بأثر رجعي تطبيق منهجية المؤشر واختيار مكوناته مع الاستفادة من النتائج المسبقة والإلمام بالعوامل التي قد تكون أثرت إيجابًا على أدائه، ولا يمكنه الأخذ بعين الاعتبار جميع المخاطر المالية التي قد تؤثر على النتائج، وقد يُعتبر انعكاسًا لانحياز البقاء/التطلع إلى المستقبل. وقد تختلف العوائد الفعلية اختلافًا كبيرًا عن عوائد الاختبار بأثر رجعي، وقد تكون أقل منها. ولا يعتبر الأداء السابق مؤشرًا أو ضمانًا للنتائج المستقبلية.

يرجى الرجوع إلى منهجية المؤشر للاطلاع على مزيد من التفاصيل حوله، بما في ذلك طريقة إعادة توازنه، وتوقيت إعادة توازنه، ومعايير الإضافة والحذف، بالإضافة إلى جميع حسابات المؤشر. يُخصص أداء المؤشر المُختبر بأثر رجعي للمؤسسات فقط، وليس للمستثمرين الأفراد.

تُحدد شركة إس آند بي داوجونز إنديسيز تواريخ مختلفة لمساعدة عملائها على توفير الشفافية. ويُعرّف "تاريخ القيمة الأولى" بأنه أول يوم تتوفر فيه قيمة محسوبة (سواء كانت فعلية أو مُختبرة بأثر رجعي) لمؤشر معين، ويعرف "تاريخ الأساس" بأنه التاريخ الذي يُحدد فيه المؤشر بقيمة ثابتة لأغراض الحساب. ويشير تاريخ الإطلاق إلى التاريخ الذي تُعتبر فيه قيم المؤشر حية لأول مرة: تُعتبر قيم المؤشر المُقدمة لأي تاريخ أو فترة زمنية تسبق تاريخ إطلاق المؤشر مُختبرة بأثر رجعي. وتُعرّف شركة إس آند بي داوجونز إنديسيز تاريخ الإطلاق بأنه التاريخ الذي نُشرت فيه قيم المؤشر للعموم، على سبيل المثال عبر الموقع الإلكتروني العام للشركة أو من خلال تزويد جهات خارجية ببياناتها. وبالنسبة للمؤشرات التي تحمل علامة داو جونز والتي طُرحت قبل 31 مايو 2013، يُحدد تاريخ الإطلاق (الذي كان يطلق عليه قبل 31 مايو 2013 اسم "تاريخ الطرح") في تاريخ لم يُسمح فيه بإجراء أي تغييرات إضافية على منهجية المؤشر، ولكن قد يكون ذلك قبل تاريخ النشر العلني للمؤشر.

عندما تُنشئ شركة إس آند بي داوجونز إنديسيز بيانات بأثر رجعي، تستخدم الشركة عادةً بيانات تاريخية فعلية على مستوى مكونات المؤشر (مثل الأسعار التاريخية، والقيمة السوقية، وبيانات إجراءات الشركات) في حساباتها. ونظرًا لأن الاستثمار القائم على المعايير البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) لا يزال في مراحله الأولى من التطوير، فقد لا تتوفر بعض نقاط البيانات المستخدمة في حساب مؤشرات شركة إس آند بي داوجونز إنديسيز الخاصة بالمعايير البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لكامل الفترة التاريخية المطلوبة للاختبار بأثر رجعي. وقد تنطبق مشكلة توافر البيانات ذاتها على مؤشرات أخرى أيضًا. وفي الحالات التي لا تتوفر فيها البيانات الفعلية لجميع الفترات التاريخية ذات الصلة، قد تتبع شركة إس آند بي داوجونز إنديسيز عملية تُعرف باسم "افتراض البيانات بأثر رجعي" (أو الرجوع إلى بيانات سابقة) لبيانات المعايير البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لحساب الأداء التاريخي المُختبر بأثر رجعي. ويُعد "افتراض البيانات بأثر رجعي" عملية تُطبّق أول نقطة بيانات فعلية حية متاحة لشركة من مكونات المؤشر على جميع الحالات التاريخية السابقة في أداء المؤشر. على سبيل المثال، يفترض "افتراض البيانات بأثر رجعي" ضمنيًا أن الشركات غير المنخرطة حاليًا في نشاط تجاري محدد (المعروف أيضًا باسم "المشاركة في المنتج") لم تكن منخرطة فيه تاريخيًا أبدًا، وبالمثل، يفترض أيضًا أن الشركات المنخرطة حاليًا في نشاط تجاري محدد كانت منخرطة فيه تاريخيًا أيضًا. ويسمح "افتراض البيانات بأثر رجعي" بتمديد الاختبار بأثر رجعي الافتراضي على مدى سنوات تاريخية أكثر مما هو ممكن باستخدام البيانات الفعلية فقط. لمزيد من المعلومات حول "افتراض البيانات بأثر رجعي"، يُرجى الرجوع إلى الأسئلة الشائعة. وستوضح منهجية ونشرات حقائق أي مؤشر يستخدم افتراض البيانات بأثر رجعي في البيانات التاريخية المختبرة بأثر رجعي ذلك صراحةً. وستتضمن المنهجية ملحقًا يحتوي على جدول يوضح نقاط البيانات المحددة والفترة الزمنية ذات الصلة التي استُخدمت فيها البيانات المتوقعة بأثر رجعي.

لا تمثل عوائد المؤشر المعروضة نتائج التداول الفعلي للأصول/الأوراق المالية القابلة للاستثمار. وتتولى شركة إس آند بي داوجونز إنديسيز إدارة المؤشر وحساب مستوياته وأدائه الموضح أو المذكور، ولكنها لا تدير أصولًا فعلية. ولا تعكس عوائد المؤشر أي رسوم أو مصاريف قد يدفعها المستثمر لشراء الأوراق المالية التي يقوم عليها المؤشر أو صناديق الاستثمار المصممة لتتبع أداء المؤشر. ومن شأن فرض هذه الرسوم والمصاريف أن يؤدي إلى انخفاض الأداء الفعلي والمستند إلى الاختبارات التي أجريت بأثر رجعي للأوراق المالية/الصناديق عن أداء المؤشر المعروض. وعلى سبيل المثال، إذا حقق المؤشر عائدًا بنسبة 10% على استثمار بقيمة 100,000 دولار أمريكي لمدة 12 شهرًا (أو 10,000 دولار أمريكي)، وفُرضت رسوم فعلية على الأصول بنسبة 1.5% في نهاية الفترة على الاستثمار بالإضافة إلى الفوائد المستحقة (أو 1,650 دولارًا أمريكيًا)، فسيكون صافي العائد 8.35% (أو 8,350 دولارًا أمريكيًا) للعام. وعلى مدى ثلاث سنوات، فإن رسومًا سنوية بنسبة 1.5% تُحصّل في نهاية العام مع افتراض أن عائدًا سنويًا بنسبة 10% ستؤدي إلى عائد إجمالي تراكمي بنسبة 33.10%، ورسوم إجمالية قدرها 5,375 دولارًا أمريكيًا، وعائد صافٍ تراكمي بنسبة 27.2% (أو 27,200 دولار أمريكي).

حقوق الطبع والنشر © 2026 محفوظة لشركة إس آند بي جلوبال. جميع الحقوق محفوظة.

تُشكّل هذه المادة، بما في ذلك أي برامج أو بيانات أو تقنيات معالجة أو بيانات مؤشرات أو تصنيفات أو تحليلات ائتمانية أو أبحاث أو نماذج أو برامج أو تطبيقات أو مخرجات أخرى موصوفة في هذه الوثيقة، أو أي جزء منها (يُشار إليها مجتمعةً باسم "الملكية")، معلومات سرية وخاصة بشركة إس آند بي جلوبال والشركات التابعة لها (كلٌ منها ومجتمعةً "إس آند بي جلوبال") و/أو الجهات المرخّصة لها من أطراف ثالثة. وتحتفظ إس آند بي جلوبال، نيابةً عن نفسها والجهات المرخّصة لها من أطراف ثالثة، بجميع الحقوق المتعلقة بالملكية. وقد أُعدّت هذه المادة لأغراض معلوماتية فقط، استنادًا إلى معلومات متاحة للجمهور عمومًا ومن مصادر يُعتقد أنها موثوقة.

يُحظر تمامًا أي نسخ أو إعادة إنتاج أو هندسة عكسية أو تعديل أو توزيع أو نقل أو إفشاء أي جزء من هذه المادة، بأي شكل أو وسيلة، دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من شركة إس آند بي جلوبال. كما لا يجوز استخدام هذه المادة لأي أغراض غير مصرح بها أو غير قانونية. وتُعد آراء شركة إس آند بي جلوبال وبياناتها وتقديراتها وتوقعاتها وعروض أسعارها وتحليلاتها الائتمانية وغيرها من التحليلات مجرد آراء صدرت في تاريخ إصدارها، وليست حقائق أو توصيات لشراء أو الاحتفاظ بأي أوراق مالية أو بيعها أو اتخاذ أي قرارات استثمارية، ولا تتناول مدى ملاءمة أي ورقة مالية، ولا تلتزم شركة إس آند بي جلوبال بتحديث ما سبق أو أي عنصر آخر من عناصر هذه المادة. قد تُقدم شركة إس آند بي جلوبال بيانات مؤشرات. ولا يُمكن الاستثمار المباشر في أي مؤشر. ولكن يُمكن الوصول إلى فئة أصول يُمثلها مؤشر من خلال أدوات استثمارية تستند إلى ذلك المؤشر. ويجوز إجراء تعديلات على هذه المادة وتكوينها ومحتواها دون إشعار مسبق.

تُقدّم هذه المادة "كما هي". ولا تقدم شركة إس آند بي جلوبال ولا أي من مزودي الخدمات من الأطراف الثالثة (يُشار إليهم مجتمعين باسم "أطراف إس آند بي جلوبال") أي ضمان، صريحًا كان أم ضمنيًا، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر أي ضمانات تتعلق بقابلية التسويق أو الملاءمة لغرض معين، أو خلوها من الأخطاء البرمجية أو العيوب التقنية، أو ضمان استمرارية عمل المادة دون انقطاع، أو عملها ضمن أي تكوين محدد للبرامج أو الأجهزة، ولا أي ضمانات، صريحة كانت أم ضمنية، فيما يتعلق بدقتها أو توافرها أو اكتمالها أو توقيتها، أو النتائج المرجوة من استخدام هذه الخدمة. لا يتحمل أطراف إس آند بي جلوبال بأي حال من الأحوال أي مسؤولية تجاه أي مستلم عن أي عدم دقة أو أخطاء أو سهو، بغض النظر عن السبب. ودون الإخلال بما سبق، لا يتحمل أطراف إس آند بي جلوبال أي مسؤولية تجاه أي مستلم، سواءً بموجب عقد أو تقصير (بما في ذلك الإهمال) أو ضمان أو قانون أو غير ذلك، فيما يتعلق بأي خسارة أو ضرر يلحق بأي مستلم نتيجةً لاستخدام هذه المادة أو فيما يتعلق بها، أو أي إجراء تتخذه هي أو أي طرف ثالث، سواءً كان ذلك الإجراء قائمًا على هذه الخدمة أو متعلقًا بها أم لا. ولا تتحمل شركة إس آند بي جلوبال بأي حال من الأحوال أي مسؤولية تجاه أي طرف عن أي أضرار مباشرة، أو غير مباشرة أو عرضية أو جزائية أو تعويضية أو تأديبية أو خاصة أو تبعية، أو تكاليف أو نفقات أو أتعاب قانونية أو خسائر (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، فقدان الدخل أو فقدان الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة أو الخسائر الناجمة عن الإهمال) فيما يتعلق بأي استخدام للمادة، حتى لو أُخطِر باحتمالية حدوث هذه الأضرار. ولا ينبغي الاعتماد على هذه المادة، كما أنها لا تعد بديلًا عن مهارة وتقدير وخبرة المستخدم أو إدارته أو موظفيه أو مستشاريه و/أو عملائه عند اتخاذ القرارات الاستثمارية والقرارات التجارية الأخرى.

إن شعار إس آند بي جلوبال (S&P Global) هو علامة تجارية مسجلة لشركة إس آند بي جلوبال، والعلامات التجارية لشركة إس آند بي جلوبال المستخدمة في هذه الوثيقة أو المواد محمية بموجب القوانين الدولية. أما الأسماء الأخرى فقد تكون علامات تجارية لمالكيها المعنيين.

لا يُعدّ إدراج شركة إس آند بي جلوبال لرابط موقع إلكتروني خارجي بمثابة تأييدٍ لذلك الموقع أو مالكيه (أو لمنتجاتهم/خدماتهم). ولا تتحمل شركة إس آند بي جلوبال المسؤولية عن محتوى المواقع الإلكترونية الخارجية أو المخرجات الصادرة عنها. وتفصل شركة إس آند بي جلوبال بين بعض أنشطة أقسامها لضمان الاستقلالية والموضوعية. ونتيجةً لذلك، قد تمتلك بعض أقسام شركة إس آند بي جلوبال معلومات غير متاحة لأقسام أخرى في الشركة. كما وضعت شركة إس آند بي جلوبال سياسات وإجراءات للحفاظ على سرية بعض المعلومات غير العامة التي تتلقاها في سياق كل عملية تحليلية. وقد تتقاضى شركة إس آند بي جلوبال أتعاب مقابل تصنيفاتها وتحليلاتها، عادةً من مُصْدري أو ضامني الأوراق المالية أو من المُلتزمين. وتحتفظ شركة إس آند بي جلوبال بالحق في نشر آرائها وتحليلاتها. وتنشر التصنيفات والتحليلات العامة لوكالة إس آند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية على مواقعها الإلكترونية، www.spglobal.com/ratings (مجانًا) و www.capitaliq.com (باشتراك)، وقد توزعها من خلال وسائل أخرى، بما في ذلك عبر منشورات شركة إس آند بي جلوبال وموزعي الطرف الثالث.